وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الإرهاب الدولي على الأمن المغاربي

-دراسة حالة ليبيا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة:
- ✓ إيمان قنز
- ✓ ليلى بهلول

إشراف الأستاذ(ة):
رقية بلقاسمي

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
ليلى لعجال	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:
(2015م - 2016م)

قال العماد الأصفهاني

"اني رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا في يوم الا قال في غده أو بعده لو غير هذا لكان أحسن،و لو زيد هذا لكان يستحسن،و لو قدم هذا لكان أفضل،و لو ترك هذا لكان أجمل،و هذا في أعظم العبر،و هو دليل على استيلاء النقص في جملة البشر."

شكر و عرفان

باسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله محمد بن عبد الله و على من والاه أما بعد:

نبدأ بحمد الله و شكره الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة و العزيمة على اتمام هذا العمل نحمدك يا ربي حمدا يليق بمقامك و جلالك العظيم.

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان الخالص الى الأستاذة المشرفة "بلقاسمي رقية"التي لم تبخل علينا بأي شيء تفقهه و كانت نصائحها و توجيهاتها بالنسبة لنا بمثابة المخرج من جميع العوائق فهي تستحق تحية احترام و تقدير كبيرة لأنها كانت لنا بمثابة الأخت إلا أن هذه الكلمات لا توفيها حقها بالكامل فعذرا إن قصرنا في حقك يا أروع أستاذة.

نتوجه أولا بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل من أجل مواجهة جميع الصعوبات التي واجهتنا من أي ناحية كانت.

و تحية شكر و امتنان و تقدير الى جميع أساتذة جامعة الشيخ العربي التبسي قسم العلوم السياسية خاصة.

و لا يمكن أن ننسى كل من مد لنا يد المساعدة و لو بكلمة طيبة، فهي في بعض الأحيان تكون حافزا من أجل المضي قدما نحو الهدف المرجو.

شكر خاص الى زملائنا و زميلاتنا علوم سياسية تخصص دراسات إستراتيجية.

و أخيرا نحمد الله سبحانه و تعالي على أنه وفقنا في انجاز و اتمام هذا العمل.

خطة البحث:

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الإرهاب الدولي

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب الدولي

المطلب الثاني: أساليب الإرهاب الدولي

المطلب الثالث:أسباب الإرهاب الدولي

المبحث الثاني:ماهية الأمن

المطلب الأول:ضبط مفهوم الأمن

المطلب الثاني:مستويات الأمن

المطلب الثالث:أبعاد الأمن

المبحث الثاني:الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول:النظرية الواقعية

المطلب الثاني:النظرية البنائية

الفصل الثاني: الأزمة الليبية المسار والتطور

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لليبيا

المطلب الأول: دراسة جيوإستراتيجية لليبيا

المطلب الثاني:الفلسفة السياسية للنظام الليبي

المطلب الثالث: فلسفة النظام الإقتصادية

المطلب الرابع: البيئة الاجتماعية والثقافية للنظام الليبي

المبحث الثاني: طبيعة النظام الليبي ومكوناته

المطلب الأول: المؤتمرات الشعبية الأساسية

المطلب الثاني:اللجان الشعبية

المطلب الثالث: مؤتمر الشعب العام

المبحث الثالث: الأزمة الليبية وبدايتها

المطلب الأول: خلفيات ومظاهر تأكل الشرعية

المطلب الثاني:الإصلاحيون والحراك الداخلي والمعارضة في الخارج

المطلب الثالث: موقف جماعة المسلمين الليبية من الأزمة

المبحث الرابع:أسباب الانتقال من الاحتجاج إلى الانتفاضة

المطلب الأول:الأسباب الكامنة وراء الأزمة

المطلب الثاني:ديناميات الأزمة والفاعلين الإجتماعيين

الفصل الثالث:تداعيات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي

المبحث الأول: مواقف الدول من الأزمة الليبية

المطلب الأول: المواقف الإقليمية

المطلب الثاني:المواقف الدولية

المطلب الثالث: **مواقف المنظمات والهيئات الدولية**

المبحث الثاني: تأثير الأزمة الليبية على الأمن المغاربي

المطلب الأول:تأثير الأزمة على المستوى الداخلي

المطلب الثاني:تأثير الأزمة على المستوى الخارجي

المبحث الثالث: سيناريوهات الحل للأزمة الليبية

المطلب الأول:السيناريو الراديكالي للأزمة

المطلب الثاني:السيناريو الإصلاحي للأزمة

الخاتمة

الملاحق

الفهرس

قائمة المراجع

مقدمة:

شهدت الدول المغاربية في الفترات الأخيرة الممتدة بين 2010م -2016م احتجاجات شعبية للمطالبة بتغيير النظم السياسية،ما يسمى بأحداث الربيع العربي بدءا بتونس في ديسمبر 2010م،ساهمت هذه الحركات الشعبية في الإطاحة بثلاثة أنظمة عربية أولها النظام البوليسي لزين العابدين بن علي وثانيهما النظام العسكري المصري لحسني مبارك وثالثهما نظام الجماهيرية الليبية هذا وقد تحرك الشارع في محاور عربية أخرى مثل البحرين المغرب واليمن،وسوريا ما أدى بخروج الشعب واحتجاجه مطالبا بالتغيير في دول صمدت الكثير أمام الوعود التي قدمتها السلطة للشعب باحثة عن الانتقال إلى أنظمة أكثر شرعية وديمقراطية.لكن تطور الأحداث في المنطقة الليبية وعدم السيطرة على الأوضاع الداخلية وتحولها إلى مواجهات عسكرية زاد من تأجيج خطر اللااستقرار واللاأمن الليبي.

لم يقتصر هذا التدهور والانفلات الأمني على الصعيد الداخلي لليبيا فقط بل انتقلت هذه التهديدات الأمنية التي نخص منها بالذكر الإرهاب عبر الحدود الوطنية لليبيا ووصولها إلى العديد من الدول المغاربية سواءا المجاورة حدوديا لليبيا أو القريبة منها مثل تونس الجزائر المغرب.

ونظرا لانتشار القوات العسكرية في المنطقة والمليشيات المسلحة وتوفر الأسلحة باختلاف أنواعها وانتشارها عبر الحدود الدولية ارتقت الأحداث في ليبيا إلى أزمة إرهاب دولي يهدد الدول المجاورة بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة وهذا بعد التدخلات الأجنبية التي ساهمت في تأجيج الأوضاع الداخلية والرفع من شدة الحراك الداخلي إلى أزمة خارجية.

فقد أثارت ظاهرة الإرهاب في ليبيا بعد الإحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط نظام"معمر القذافي"وسلطته والانتقال إلى نظام أكثر شرعية وديمقراطية,جدلا واسعا تجاه العالم وخاصة الدول المغاربية والتي احتارت في التعامل مع هذا الحدث الذي قد يهدد الأمن الدولي الإقليمي خاصة الدول المجاورة لها .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع العلمية في كونه يمس الجوانب المعرفية للمفهومين الإرهاب الدولي والأمن, والتطرق إلى معرفة انعكاسات ظاهرة الإرهاب الدولي على الأمن وكل المؤثرات التي يتأثر بها الأمن الدولي.

أما من الناحية العملية فقد سلط موضوع بحثنا على الأزمة الليبية والمهددات التي أفرزتها هذه الأزمة وتأثيرها على الأمن المغاربي ومحاولة المحللين السياسيين والأكاديميين في تحليل الأزمة والبحث في طياتها من أجل التوصل إلى حلول وسبل ناجحة لحل الأزمة أو التقليل من تداعياتها.

وموضوعنا بصفة عامة يبحث في التركيبة الأساسية والأسباب والدوافع الحقيقية في قيام الأزمة الليبية ومحاولة بذل مجهودات في إيجاد سيناريوهات لتسوية أو حل للأزمة.

أسباب إختيار الموضوع:

أ-الأسباب الموضوعية:

ترجع أسباب إختيار الموضوع لأهميته على الساحة الدولية ومعالجة قضية مست الكيان الدولي بصفة عامة والكيان المغاربي بصفة خاصة والتي تتمثل في تطور الأزمة الليبية إلى إرهاب دولي يهدد الأمن العالمي إلى جانب اعتبار الموضوع بحد ذاته جانبا تحليليا للإرهاب الدولي من جميع النواحي.

ومن الأسباب كذلك بروز القضية كمسألة تهدد الأمن الداخلي والخارجي للمنطقة المغاربية منذ سنة 2011م.

ب-الأسباب الذاتية:

ترجع أسباب إختيار الموضوع من الناحية الذاتية إلى اهتمام الطالبتين بموضوع الإرهاب ومحاولة معرفة أسباب الحقيقية في تفشي الظاهرة وانتقالها من حراك داخلي إلى تهديد أمني إقليمي ومدى تأثيرها على المنطقة المغاربية.

دراسات سابقة:

إن موضوع الإرهاب في ليبيا وتأثيره على الأمن موضوع يعاصر الأحداث الدولية ولأجل دراسة هذا الموضوع تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات المتخصصة التي جاء بها العديد من المفكرين الذين بذلوا جهدا كبيرا في توصيل القاري إلى معرفة ما يدور في الساحة الدولية نذكر منها:

1-كتاب الدكتور:صالح المغربي طارق بعنوان: النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته1969-1999-دراسة تحليلية مقارنة-سنة2007 تناول فيه ثلاثة فصول قام بتحليل النظام السياسي الليبي وركز خاصة على قرارات القذافي والكتاب الأخضر،مع إغفال دراسة المجتمع الليبي، وإقتصادها ومكانة ليبيا الإستراتيجية خاصة لما تملكه من مورد النفط.لكن في موضوع دراستنا تم التطرق إلى الإنتقال الذي شهدته ليبيا في إقتصادها الهش إلى محرك اقتصادي عالمي في مجال النفط.

2-**كتاب الدكتورة:هبة الله أحمد خميس ،بعنوان: الإرهاب و الصراع والعنف في الدول الغربية.2011.** والذي احتوى على سبعة فصول، الفصل الأول الذي جاء فيه تعريف الإرهاب الدولي وأساليبه, أما باقي الفصول تناولت تهديدات أمنية مثل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية...لكنها أغفلت تداعيات ظاهرة الإرهاب على بعض المناطق في العالم وعدم تخصيص نموذج معين للدراسة.وفي دراستنا تم التطرق إلى أنموذج معين وهو كيفية تأثير الإرهاب الليبي على الأمن المغاربي.

3- **مذكرة التخرج: عطية إدريس, الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها** 2011.احتوت على ثلاثة فصول تناول في الفصل الأول المقاربة المعرفية

للظاهرة الإرهابية من خلال ثلاثة مباحث, والفصل الثاني بعنوان تفاعلات الظاهرة الإرهابية في إفريقيا والفصل الثالث الآليات الإفريقية والدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا.حاول ربط الإرهاب بإفريقيا فقط وعدم ذكره لتداعيات الإرهاب على العالم لكن الجديد الذي جاءت به دراستنا هو تناول أخر المستجدات حول الإرهاب وتأثيره على الأمن المغاربي خاصة من فترة 2010 م إلى غاية 2016، بعد الحراك والانقلابات التي عرفتها الدول العربية تونس، مصر ،ليبيا ودراستنا تركز على دولة ليبيا خاصة لما عرفته من تفاقم لهذه الإحتجاجات.

الإشكالية:

اعتبرت الأزمة الليبية بمثابة تهديد مس الكيان المغاربي وعانت من تداعياته العديد من الدول التي كانت تعتبره بمثابة الدافع الرئيسي لإسقاط بعض النظم بعد تونس ومصر.

ومن خلال هذه المعطيات حاولنا صياغة إشكالية ملمة بموضوع الدراسة:

- **إلى أي مدى تشكل الأزمة الأمنية الليبية تهديدا للأمن الإقليمي المغاربي؟**

ويمكن تفكيك الإشكال الرئيسي إلى تساؤلات فرعية:

- ✓ كيف أثرت الأزمة الليبية على الأمن المغاربي ؟
- ✓ كيف تحول الإرهاب في ليبيا إلى تهديد امني مغاربي؟
- ✓ إلى ما ستؤول الأزمة الليبية في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة ؟

الفرضيات:

- تدهور الوضع الأمني في ليبيا أدى إلى بروز الظاهرة الإرهابية في المنطقة.
- غياب تنسيق أمني مغاربي مشترك في حل الأزمة الليبية أدى إلى ظهور إرهاب عابر للحدود.

منهج الدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها،ونظرا لإتساع مجال هذا البحث سواء من الناحية الزمنية بالتطرق إلى فترة نسبية ومتميزة،أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الإهتمامات المنطوية على معرفة ظاهرة الإرهاب،ولهذا فقد إحتاج البحث من وجهة نظرنا لتوظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على إستعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة المدروسة ولذلك تم الإستعانة بالمناهج التالية:

1. المنهج التاريخي"historical method":يقوم على تتبع الظاهرة وتفسير الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إليها والنتائج التي تمخضت عنها.وتم تناوله من خلال دراسة تراتبية

التاريخية أو التطور التاريخي للأزمة الليبية وكذلك مختلف الفترات الزمنية التي مرت بها الأحداث في ليبيا وانتقالها من مجرد احتجاجات شعبية وصولا إلى مطالبة ديمقراطية ثم أزمة سياسية دولية،وأيضا تم التتبع التاريخي من خلال طبيعة النظام الليبي.

المنهج الوصفي"descriptive method:هو المنهج الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة. من خلال تطرقنا إلى مفهومي الأمن والإرهاب الدولي حيث ساعدنا المنهج الوصفي على وصف ظاهرة الإرهاب الدولي من خلال التعريف والأساليب وكذلك معرفة مفهوم الأمن و أبعاده المختلفة.

منهج دراسة حالة"case study method":هو تقنية هامة لاستقصاء تفاصيل مشكلة سياسية أو مسألة معينة يجب أن تشمل جميع المعلومات حول القضية.تناولناه من خلال دراسة دولة ليبيا،وتفصيل وتفكيك الأزمة الليبية ومحاولة معرفة الأسباب الحقيقية وراء الانتقال من الاحتجاج الى البحث عن اسقاط للنظام السياسي .

الهيكل التنظيمي:

لدراسة هذا الموضوع والإجابة على الأسئلة قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول:

في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة،تناولنا فيه ثلاث مباحث:المبحث الأول الإطار المفاهيمي للإرهاب الدولي،قمنا بدراسة عامة لمفهوم الإرهاب الدولي وخصائصه،أما المبحث الثاني بعنوان ماهية الأمن تناولنا جل المفاهيم المتعلقة بالأمن كذلك مستوياته وخصائصه وأخيرا المبحث الثالث الإطار النظري للدراسة وهو الإطار الذي تم من خلاله ضبط الدراسة من خلال النظرية الواقعية والبنائية وكيف فسرت كل منهما الأمن من منظور خاص.

أما الفصل الثاني بعنوان الأزمة الليبية المسار والتطور قسم إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول دراسة جيوسياسية لليبيا وفلسفة النظام السياسي والاقتصادي ثم في المبحث الثاني تحت عنوان طبيعة النظام السياسي الليبي ومكوناته.أما المبحث الثالث:الأزمة الليبية وبدايتها والمباحث الرابع:أسباب الانتقال من الاحتجاج إلى الإنتفاضة.وأخيرا الفصل الثالث الذي كان الحديث فيه حول تداعيات الأزمة الليبية على أمن المنطقة المغاربية،تطرقنا في المبحث الأول إلى المواقف الدولية من الأزمة مع تبيان مواقف الدول الإقليمية والمنظمات، ثم المبحث الثاني لدراسة تأثير الأزمة الليبية على المستوى الداخلي من خلال تأثير سقوط نظام القذافي وتأثير الأزمة على الاقتصاد ومستوى خارجي من خلال تأثير الأزمة على دول الجوار والتهديد الإرهابي للمنطقة, ثم

المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى سيناريوهات دراسة الأزمة الليبية وذلك بتتبع السيناريوهين الإصلاحي والراديكالي.

الصعوبات:

إن كل بحث لايخلو من الصعوبات التي تعترض طريق الباحث الذي يهدف إلى الوصول إلى دراسة الموضوع ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته وأهم ما واجهنا ندرة المراجع التي تحتوي على القدر الكافي من المعلومات التي نحتاجها في بحثنا سواء كانت بالعربية أو باللغة الأجنبية وحداثة الموضوع من الناحية الاكاديمية لم نستطع التحصل عليها بسهولة وذلك لطبيعة الموضوع من الجانب التحليلي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تعد ليبيا دولة إفريقية تمتلك موارد نفطية تجعل منها دولة ذات مكانة اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أنها عرفت احتجاجات 17 فبراير 2011التي جعلت الدولة الليبية تعاني جراء الانقلاب ضد نظام القذافي وحكمه المتسلط من مشكلات عدة وسنتطرق في فصلنا إلى أربعة مباحث لدراسة الدولة الليبية والتفصيل في الأزمة.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لليبيا

تقع ليبيا في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وتمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية. يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس,ولها نظام سياسي يسيطر عليه "معمر القذافي".

المطلب الاول:دراسة جيوإستراتيجية لليبيا

بعد استقلال ليبيا من بريطانيا فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية تشكلت ملكية أنها دستورية في ليبيا وكان بها حكومة نيابية تمارس عملياتها بشكل شبه ديمقراطي. إلا أصبحت بعد انقلاب الأول من سبتمبر 1969 تحكم عمليا عن طريق العقيد معمر القذافي قائد الانقلاب بشكل انفرادي منذ ذلك الحين إلى أن قامت ثورة 17 فبراير في عام 2011 بالإطاحة بمعمر القذافي ونظامه.

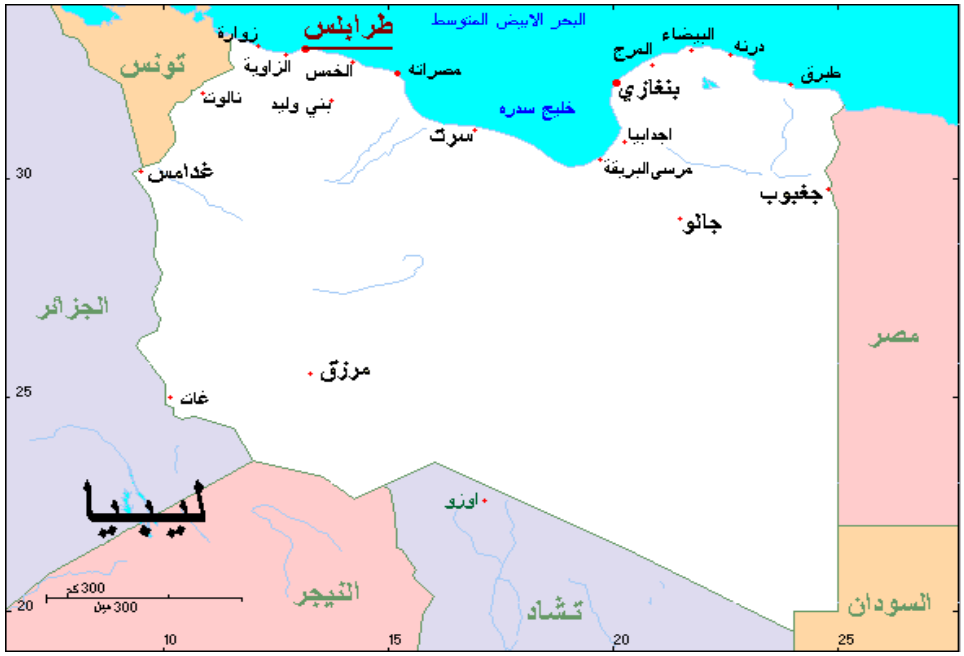

المصدر: **http://www.education-ly.com/plan.asp**

- كما أن ليبيا عضو في عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي،واتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط وكوميسا.[1]

تمتد ليبيا على مساحة 1.759.540 كيلومتر مربع (679362 ميل مربع)، مما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث المساحة. وهي أصغر نوعا ما من اندونيسيا في مساحة الأرض، وتقريبا تعادل مساحة ولاية ألاسكا الأمريكية. يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب تونس والجزائر والجنوب الغربي النيجر، ومن الجنوب تشاد والسودان ومن الشرق مصر. وتقع ليبيا بين خطي عرض 19 ° و 34 ° شمالا، وخطي طول 9 ° و 26 ° E.

لكن أغلب الكثافة السكانية لليبيين تتمركز في المناطق الساحلية. كما أن حوالي 90 % من السكان يعيشون على 10 %فقط من مساحة البلاد وتحديداً في إقليمي طرابلس وبرقة. نحو 88 % من السكان يقيمون في المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي. الكثافة السكانية في تلك المناطق يبلغ معدلها 50 نسمة/كم مربع، بينما هي أقل من 1 نسمة/كم في المناطق الأخرى. يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.5 مليون، 27.7 % منهم تحت سن 15 عاماً. وتعتبر طرابلس الكبرى أكبر مدن البلاد بالإضافة للمدن تليها مدينة بنغازي ثم مصرات والبيضاء من حيث الكثافة السكانية الرئيسية الأخرى مثل الزاوية التي تحد العاصمة طرابلس من جهة الغرب وطبرق في وسبها كبرى مدن الجنوب.[2] أقصى شرق البلاد

[1] ليبيا,متحصل عليها من:
http://gpcsgovl.nexcess.net/index.php?option=com_content&task=view&id=121&Itemid=44

[2] المرجع نفسه.ص,2.

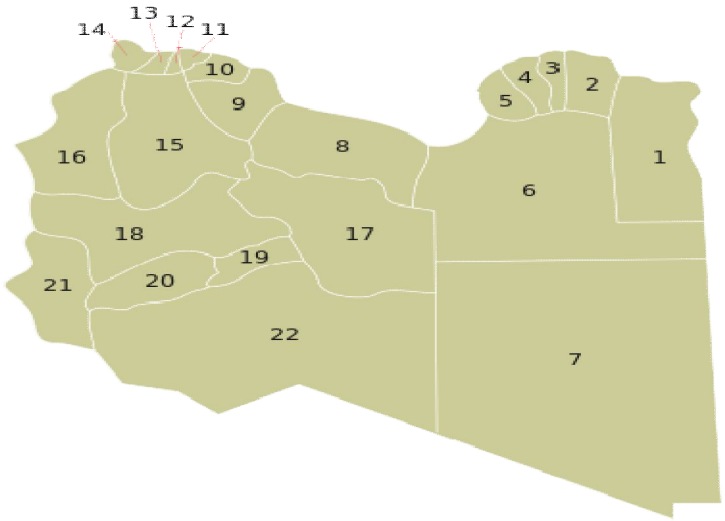

المصدر:مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا 2010.

التعليق:

توضح الخريطة شعبيات ليبيا وعددهم في كل منطقة

وسكانها 159,566 ².مثلا:1-البطنان: 84,996 كم

- الساحل الليبي هو أطول من أي بلد أفريقي مطل على البحر الأبيض المتوسط. اذا يبلغ طوله 1،770 كيلومتر (1،100 ميل). حيث يوجد جزء من البحر الأبيض المتوسط شمال ليبيا يسمى البحر الليبي.أما المناخ الغالب في أغلب مساحات البلاد جاف وبين الصحراوي وشبه الصحراوي. يستثنى من ذلك المناطق الشمالية التي تتمتع بمناخ معتدل وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط.

الأخطار الطبيعية تأتي في شكل من تيارات موسمية ساخنة، جافة، وعواصف رملية تعرف في ليبيا باسم (قبلي). وتستمر من يوم إلى أربعة أيام خلال الربيع والخريف. كما تنتشر الواحات في جميع أنحاء ليبيا، و أهمها فيغدامس والكفرة.[1]

كما أن العرق السائد لليبيين هم العرب، وهناك عرقيات أخري هي خليط بين الامازيغ والأتراك والشراكسة والموريسكيون والرومان واليونان من جزيرة كريت. والتبو.حيث أن اللغة المنتشرة هي وكذلك هناك أقليات عرقية تشتمل الأفارقة والطوارق اللغة العربية وهي اللغة الرسمية وتتكلم بها الغالبية العظمى من السكان، ويتحدث بها الليبيون في حياتهم اليومية وفق اللهجة الليبية أو الدارجة، وهي

[1] "ساحل ليبيا"متحصل عليه من:

http://www.hiofa-ben.edu.ly/contactus.aspx.

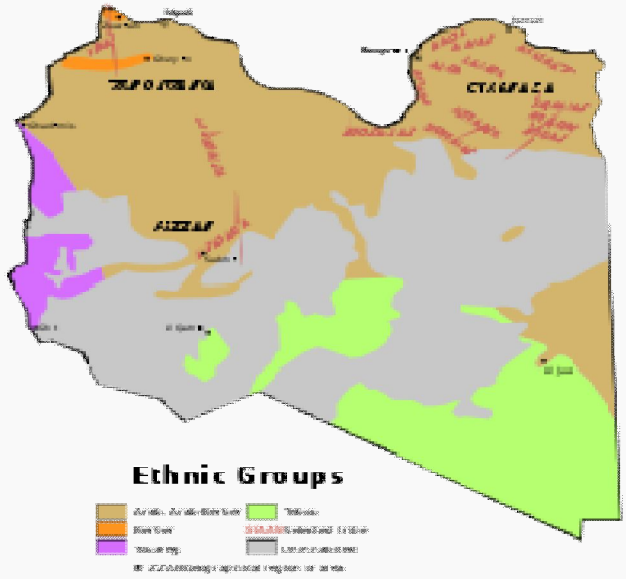

اللون

البني(الجوزي): عرب، عرب وبربر

اللون البرتقالي: بربر

اللون البنفسجي: الطوارق

اللون الأخضر: التبو

خريطة توضح توزيع العرقيات في ليبيا

المصدر: http://www .aoglh-blogspot.com.

❖ تختلف قليلا من مكان لآخر نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية للبلاد، كما تعد اللغة الإنجليزية لغة الدراسة الجامعية في كليات العلوم التطبيقية، وتستخدم كذلك في العديد من قطاعات الأعمال. كما أن الإنجليزية يتم الحديث بها في المدن الكبرى. الدينار هو الوحدة الأساسية لعملة ليبيا. ويتكون الدينار من 1000 درهم، وهو مغطى بالذهب وقابل للتحويل إلى العملات الأجنبية

ولا توجد قيود على عمليات التحويل النقدي من وإلى ليبيا,
ويعادل الدولار الأمريكي حوالي1.28 دينار.[1]

➢ التعليم في ليبيا بجميع مراحله مجاني وينقسم إلى قسمين:

- الأول وهو التعليم العام (الإجباري) وينقسم إلى مرحلتين:
  - ✓ *المرحلة الأساسية* وتتكون من تسع سنوات دراسية.
  - ✓ *المرحلة المتوسطة* (الثانوية) وهي تخصصية وتتكون من ثلاث سنوات دراسية.

[1] "التركيبة السكانية" متحصل عليه من:
http://www .aoglh-blogspot.com

- ✓ وتشمل: شعبة علوم الحياة، شعبة العلوم الهندسية، شعبة العلوم الاجتماعية، شعبة العلوم الاقتصادية وشعبة اللغات.

- **الثاني** وهو التعليم العالي ويتكون من: الدراسة الجامعية لمرحة البكالوريوس أو الليسانس الدراسة الجامعية لشهادة الماجستير(العالية), الدراسة الجامعية لشهادة الدكتوراه (الدقيقة).

وتقوم الجهات التنفيذية للدولة بإيفاد الطلاب الليبيين للدراسة بالخارج في الدول المتقدمة لاستكمال دراستهم على حساب الدولة. وتشرف وزارة للتعليم على مراحل التعليم العام.

كما تشرف وزارة للتعليم العالي على مراحل التعليم العالي. انخفض معدل الأمية خلال1993-1997 من 26.6% إلى 23.6%، وتمثل ليبيا أعلى نسبة للمتعلمين في شمال أفريقيا فحوالي 82% من السكان يمكنهم القراءة والكتابة. وبالنسبة للمسجلين في مراحل التعليم الثلاثة فقد شهدت تغيرا معتدلا حيث ارتفعت من 88% في عام 1993 إلى 92% في عام 1997.

- ➢ كما أن اقتصاد ليبيا يعتمد على الموارد الطبيعية: النفط، الغاز الطبيعي، الجبس. يعتبر النفط والغاز مصدرا الدخل الرئيسيين في البلاد. وتبلغ احتياطات النفط في ليبيا 41.5 مليار برميل مما يجعلها تتصدر الدول الأفريقية في هذا المجال كما أن النفط يشكل نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي.حيث تنتج ليبيا 2 مليون برميل يوميا من النفط وتعتزم زيادة إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا اعتبارا من سنة 2010.
- ✓ معدل إنتاج النفط: 2 مليون برميل/يوم، وذلك من احتياطي مؤكد قدره: 41.5 مليار برميل.
- ✓ معدل إنتاج الغاز: 399 مليار قدم وذلك من احتياطي مؤكد قدره: 52.7 تريليون قدم.[1]

المطلب الثاني:الفلسفة السياسية للنظام الليبي

في خضم الصحوة الإيديولوجية التحررية التي شهدها العالم الثالث برزت النظرية العالمية الثالثة التي صاغها معمر القذافي في منتصف السبعينات هي هذا القرن ولقد كانت النظرية العالمية الثالثة تمتاز عن بقية النظريات السياسية

[1] المرجع نفسه,ص, 9.

الأخرى والإيديولوجيات التي ظهرت في العديد من دول العالم , والتي كانت في أو الإيديولوجية الماركسية مجملها إنها مشتقة من الإيديولوجية الرأسمالية ولقد جاءت هذه المحاولات في بعض الدول لتبني نموذجا ذاتيا يتلاءم مع بيئة وبناء بيئة وظروف العالم الثالث وبالذات مع ظروفها المحلية, وهي رعية من العالم الثالث في الإنتعاق والانتلاف من التقاليد الاستعمارية الغربي ومن جهة أخرى مخاطر السيطرة في السياسة التي يرفضها البديل القائم على رفض التقليد الغربي أي النظام السوفياتي السابق.[1]

والنظرية العالمية الثالثة إنما تمثل استدلالا على طريق ثالث للتقدم العالمي ويمكن أن يشع على جملة مفاهيم ومبادئ تكون هياكل النظرية العالمية الثالثة تشق طريقها بين كتلتي الصراع الرأسمالي –الاشتراكي, ويؤكد هذا الطريق إمكانية الفوز بتحديد جديد يكون أقرب إلى أمال الإنسان , هذه الآمال التي ترى النظرية العالمية الثالثة أنها لم تحقق في النموذجين السابقين.

ومن هنا يتضح جليا بأن الإيديولوجية تقوم على فكرة الديمقراطية الشعبية المباشرة بأبعادها السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

أولا:الديمقراطية الشعبية

تركز في مستواها السياسي على مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان, فهي تعرف عادة بأنها حكم الشعب بالشعب وقد جاء هذا التعريف المحدد للديمقراطية بعد أن عرفت الإنسانية أنواعا عدة من أشكال الحكم التي تقوم في مجملها على تغييب الجماهير عن ممارسة السلطة.

وقد سادت في العالم الفكرة التي تقوم على أن الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة وهذه الرقابة تمارس من خلال الممثلين ومصالح الحكومة على حساب مصالح الشعب إلى جانب هذه الفكرة فإن هناك فكرة أخرى ترى بأن الديمقراطية هي التعبير عن موقف وأراء الشعب.

أما المفهوم الذي جاءت به النظرية العالمية الثالثة فهو يمثل حلا نهائيا لمشكلة الديمقراطية من خلال حكم الشعب نفسه وبهذا تكون نظرية العالمية الثالثة قد صاغت

---

[1] طارق,صالح المغربي,النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته1969-1999-دراسة تحليلية مقارنة. الإسكندرية:مكتب العربي الحديث,2007, ص, 107.

[2] علاء الدين,زردومي,التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي.(مذكرة مقدمة لنيل الماجستر علوم سياسية,بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسة,2013,ص,86.)

مفهوما جديدا لمعنى الديمقراطية المباشرة واضعة بذلك حدا لاستغلال الشعب وتشويه إرادته باسم التعبير عن الارادة الشعبية والتمثيل له .[1]

لقد حاولت هذه الأخيرة حل مشكلة الديمقراطية موضع التحقيق العملي في إطار الواقع الإجتماعي كي لا تبقى مجرد صيد أحلام ومبادئ لا وجود لها في الواقع ولا أثر لها فبي حياة الإنسان والشعوب وتؤكد النظرية على أن المجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي لذا فالديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائب عنه ....ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب والديمقراطية الحقيقية تقوم بوجود الشعب نفسه لا وجود نواب عنه

ويرى الكتاب الأخضر بأن المجلس النيابي حكم غيابي أي أنه تقوم فيه المجلس بالنيابة عن الشعب وبالتالي حكمه وفقا لإرادة النواب وهذا يعني تقنية الممارسة الحقيقية للديمقراطية التي يعني مفهومها وفقا لما يطرحه الكتاب الأخضر حكم الشعب نفسه بنفسه لصالح نفسه عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وتؤكد النظرية العالمية الثالثة أن المجلس النيابي التمثيلي "البرلمان " في مختلف النظم السياسية (نظام الحزب الواحد-الحزبين-تعدد الأحزاب) لا يعد وكونه مؤسسة تقوم بتمثيل الشعب والنيابة عنه في ممارسة الديمقراطية ففي النظام الحزب الواحد لا يتعدى الحزب الواحد لالا يتعدى البرلمان كونه مؤسسة من المؤسسات وهياكل الحزب وتحكمه وتحكم أعضاءه نفس الأسس التي تحكم أي منظمة تابعة للحزب.وهذا يعني انعدام المعارضة وتأكيد هيمنة الحزب الحاكم وهي بهذا تعتبر بمثابة المجالس لموافقة المنظمة على السياسات التي ينتجها الحزب[2]

وفي ذلك يقول الكتاب الأخضر مجلس الحزب وليس مجلس الشعب فهو يمثل للحزب وليس ممثلا للشعب والسلطة التنفيذية التي يعنيها المجلس النيابي هي سلطة الحزب القائم وليس سلطة الشعب.

وهذا الأمر لا يختفي كثيرا فيما يتعلق بنظام الحزبين حيث تعني سيطرة حزب بأغلبية أعضاء المجلس النيابي تفرده بشكل الحكومة ولا تعدو معارضة الحزب الأخر إلا في كونها معارضة بسيطة تمهيدا للوصول إلى السلطة وتمشي مع النهج الإيديولوجي للحزب.

أما بالنسبة للنظام السياسي الذي أخذ بتعدد الأحزاب فإن النظرية العالمية الثالثة ترى في هذه الحالة بأن المجالس النيابية تتصارع فيه أراء الأحزاب التي استطاعت توصيل عدد

---

[1] طارق,صالح المغربي,مرجع سابق.ص,109.
[2] أحمد,زارم,مذكرات الصراع الشعب الليبي مع الإستعمار.تونس-طرابلس:الدار العربية للكتاب,ص,231.

من مرشحي إلى داخل ال جلس فيصبح والحالة هذه مجلس الأحزاب مبنيا على تحالفات مصلحيه مؤقتة [1].

إن الهدف الرئيسي لكل حزب سياسي يتمثل في الوصول إلى السلطة سالكا في ذلك كل الطرق والأساليب التي تمكنه من تحقيق هدفه, أي أن الحزب السياسي عند توليد السلطة سيقوم بممارسة السلطة بمفرده سواء كان ذلك في الدول البرلمانية التي تسمح بالتعددية الحزبية أول الدول ذات الحزب الواحد "الشمولية".

ويمثل نقد النظرية العالمية الثالثة للأحزاب في كونها أداة نيابية تمارس السلطة نيابة عن الشعب وفي ذلك يقول الكتاب الأخضر يعتبر الحزب نفسه وصيا على الشعب وممثلا له منذ اللحظة الأولى لتأسيسه ويتولى قادة الجماعية.

أن الديمقراطية الشعبية ونظامها وفقا للنظرية العالمية الثالثة هي بناء متماسك سياسي واقتصادي وإجتماعي كل حجرة فيه مبنية على ما تحتها, فمن المؤتمرات الشعبية الأساسية اللجان الشعبية إلى أن تلتقي كلها في جلسة مؤتمر الشعب العام وهذا ما ستقوم بتوضيحه في المباحث والفصول القادمة.

حركة لجان الثورة: إن عدم مقدرة الإتحاد الإتحاد الإشتراكي العربي في تعبيئة الجماهير خلف الثورة وسيطرة أحاسيس ومشاعر التردد اتجاه نظام العمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية في السنوات الأولى من تكوينها جعلت معمر القذافي يفكر في إنشاء تنظيم جديد للتغلب على عيوب الإتحاد الاشتراكي العربي,ويضمن تعبئة الجماهير خلف النظام الثوري لمواجهة هته المشاكل

وفي مارس عام 1979 أعلن العقيد معمر القذافي في خطاب له عن تكوين وتشكيل اللجان الثورية فمن ضمنها مايلي:

مهام اللجان الثورية:

- ✓ تحريض الجماهير الاستيلاء على السلطة وممارستها بكل فاعلية واقتناع الجماهير بضرورة ممارسة السلطة وأنها ليست في حلم لابدى للجماهير أن تتحمل مسؤولياتها وتبتعد عن الشكوك والسيادة.
- ✓ تحريض الجماهير لحماية سلطتها من أيدي المتسلطين والمتربصين والمتطفلين للحكم نيابة عن الشعب
- ✓ تحريض الجماهير لاستسلام سلطتها وسلاحها وعدم التهرب من التجيش والخدمة الوطنية لأن ذلك منافيا لكرامة الإنسان وأدميته .
- ✓ اللجان الثورية حركة قومية وعالمية تعود الجماهير في معاركها لكي تتحقق سلطة الشعب وتنعق الإنعتاق النهائي من جلاديها.

[1] المرجع نفسه,ص,234.

- ✓ اللجان الثورية يعتبر دورها مرحليا فهي تذوب وسط الجماهير عندما تتحقق الديمقراطية وتصبح الجماهير قادرة على حماية إمكانياتها وتعم ثقافة الجماهيرية وينتشر الوعي الثوري.[1]

ولهذا فإن اللجان الثورية يعول عليها في مرحلة الانتقال التاريخي وليس من مهام اللجان تولي السلطة إلا إذا كانت إحدى الأدوات الديكتاتورية التي تمارس السلطة , وإلا السلطة دون الجماهير وبالنيابة عنها, إذ أن الصرخة الجديدة التي تطلقها الجماهير هي المبدأ الجديد الذي تعمل الجان الثورية على إحلاله محل المقولات الرجعية التي يدور أفضلها حول فكرة أحسن تمثيل للشعب , وهكذا فهي الإطار السياسي والعملي الذي يجمع القوة الثورية في أي مكان ,,,وهي القيادة الثورية للجماهير العريضة التي تقودها نحو مواقع متقدمة كل يوم وهي العصب الذي يحرك الجماهير.

وهي التي تشكل شرايين المجتمع الذي يتحول ثوريا وهي أداة لتبشير بالحضارة الجديدة.

ولهذا يصبح واجب اللجان الثورية مايلي:

1. تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.
2. ترسيخ سلطة الشعب.
3. ممارسة الرقابة الثورية.
4. ترشيد اللجان الثورية وأمانات المؤتمرات.
5. حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.

فهي لا تمارس السلطة إلا إذا تحولت إلى أداة حكم تقليدي.

المطلب الثالث:فلسفة النظام الإقتصادي

إن نظرية العالمية الثالثة جاءت بالحلول الجذرية وهي عندما تقدم أي مشكلة فإنها تحلل الأسباب لأن معرفة السبب في أي ظاهرة هو الشيء المهم في إيجاد الحل العالمي الصحيح, ومن هذا المنطلق جاءت فلسفة الاشتراكية الجماهيرية ,فالمشكلة الاقتصادية الجوهرية وفقا للنظرية الجديدة ليست مشكلة موارد مصورة تقابلها حاجات إنسانية متعددة وإنما هي مشكلة علاقات إقتصادية تربط من جهة بين الإنسان والأشياء المادية وبين الإنسان والإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه

فالنظرية العالمية الثالثة ترى أن حل المشكلة الإقتصادية حلا صحيحا لابدى أن يتناول العلاقات الإنسانية مباشرة ولذلك تبحث هذه النظرية الشروط الإقتصادية التي تجعل العلاقات الإقتصادية منسجمة مع طبيعة العلاقات الإنسانية والقواعد الطبيعية التي تنظم هذه العلاقات الإنسانية فالقواعد الطبيعية تعتبر المقياس والمرجع الوحيد في العلاقات

[1] مجموعة كريس,الاحتجاجات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط:فهم الصراع في ليبيا.تقرير الشرق الأوسط العدد 107, 6يونيو 2011,ص,5 .

الإنسانية فالحل الصحيح يكمن في الكشف عن مدى خروج المجتمع وانحراف العلاقات السائدة فيه عن العلاقات الطبيعية في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك وإحلال العلاقات الاشتراكية الطبيعية محل العلاقات القائمة على الإستغلال والظلم ولا يكون تنظيم المجتمع تنظيما صحيحا إلا إذا سادت هذه العلاقات .[1]

وتكمن جذور مشكلة الاستغلال وفقا للنظرية العالمية الثالثة في نظام الأجرة الذي يعتبر أهم خصائص الأنظمة الاقتصادية السائدة الآن في العالم وهو نظام يجرد العامل من أي حق في المنتجات التي ينتجها ويعرضه للدخول في مساومة مع أرباب العمل في النظام الرأسمالي أو لوضوح استغلال الدولة في النظام الماركسي نتيجة العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين العامل ورب العمل

فيأخذ العامل أقل من حقه في الإنتاج وبذلك يظهر الإستغلال من جهة ويصبح العمل غير قادر على إشباع حاجاته من جهة أخرى فالحل إذا هو إلغاء الأجرة وتحرير العمال من عبوديتها (شركاء لا أجراء).

- **أسس النظام الاقتصادي في ليبيا :**

1. كسر احتكار الثروة أي أن تكون السلطة المحتكرة للملكية هي سلطة كل الناس سلطة الشعب نفسها, وأن تكون ثروة المجتمع حقا لكل أفراده فالثروة الإجتماعية حق لكل أفراد المجتمع وهي تتكون من كافة الإمكانيات والوسائل ومواد الإنتاج التي يمكن أن تستخدم كعناصر إنتاج بالإضافة إلى الجهد الذي يبذله المنتجون لتحقيق الإنتاج وحق كل فرد من أفراد المجتمع ثابت في خدمة الثروة وهو الانتقال عبر الأجيال المتعاقبة من جيل إلى أخر وإذا ما رجعنا إلى أصل الثروة فإننا نجد أنه نابع من الأرض التي كانت وجردها سابقا بوجود الإنسان نفسه,ويكون حق الانتفاع بثروة المجتمع حقا مكفولة لجميع أفراده وهم يتساءلون في هذا الحق.[1]
2. أن تستخدم ثروة المجتمع لإشباع الحاجات المادية للأفراد وأن تكون لكل فرد حقوق الانتفاع في المجال الذي يختاره والذي يتناسب مع قدراته ومواهبه ولذلك توجد قاعدة طبيعية يلتهم فيها حق المنتجين في الإنتاج والذي يشبع حاجاتهم وحقهم في الثروة اللازمة لهذا الإنتاج وأية علاقة اقتصادية تخرج عن هذه القاعدة تفسد النظام الإقتصادي وتؤدي إلى انقسام المجتمع إلى سادة وعبيد.

---

[1] المرجع نفسه.ص,7.
[1] صندوق النقد الدولي,"ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص".2012,ص,5.

3. النشاط الإقتصادي يهدف إلى إشباع الحاجات فهو نشاط إنتاجي خالي من علاقات الظلم والاستغلال إذ لا يجوز لأي فرد من أفراد المجتمع أن يستولي على نصيب الأرض أكبر من تلك التي يخصصا له المجتمع لإشباع حاجاته,فالنشاط الإقتصادي في المجتمع الليبي هو نشاط إنتاجي من أجل إشباع الحاجات المادية وليس نشاطا غير اقتصادي إنتاجي أو نشاط يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن إشباع تلك الحاجات أي أنه نشاط غير استغلالي[1].

4. أن يكون هناك تمييز بين مايعتبر حقا للفرد في إعتباره أحد عناصر الإنتاج الأساسية فالقاعدة الطبيعية:"لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصته ."كما أن القاعدة السليمة هي:"أن الذي ينتج هو الذي يستهلك إنتاجه لإشباع حاجاته."

وذلك ما يميز النظام الاقتصادي الذي يجعل من القواعد الطبيعية مقياسا ومرجعا ومصدرا وحيدا في العلاقات الإنسانية وذلك ما يجعله متماسك في كل جزيئه من جزيئاته.

المطلب الرابع:البيئة الاجتماعية والثقافية للنظام الليبي

أولا:السياسة الاجتماعية

تهدف السياسة الإجتماعية في ليبيا إلى تحديد إستراتيجية تنير الطريق إلى تنير,الطريق لتنمية الموارد البشرية باعتبارها أهم موارد المجتمع رأس مال كل تنمية وأساس كل تقدم, وتنمية الإنسان تكمن في تحقيق إنسانيته والارتفاع بمستواه الفكري والثقافي والإجتماعي والسياسي والصحي إلى المستولى المطلوب وتحقيق حياة خالية من عوامل القلق والصراع وصولا إلى المستقبل المنشود , هذا تقوم السياسة الإجتماعية في خطتي التنمية على الأتي:

1. النظر إلى خدمات التنمية الإجتماعية المتمثلة في التعليم والصحة والتدريب والإسكان والتغذية والرعاية العالمية وخدمات الطفولة والأسرة والشباب والرعاية الإجتماعية على أنها خدمات إستثمارية وليست إستهلاكا لرؤوس الأموال.[2]
2. التحليل العلمي الكمي والكيفي للظواهر الإجتماعية والعلاقات وتحديد متطلبات النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعي في حدود الموارد المتاحة طبقا للأهداف المرسومة

---

[1] طارق ,صالح المغربي,مرجع سابق,ص,207.
[2] صندوق النقد الدولي,مرجع سابق.ص,8.

3. تحقيق المشاركة الشعبية والمساهمة الجماعية لكي تكون التنمية ذاتية معتمدة على تعبئة الموارد المحلية وتحريكها وحسن إستخدامها وحتى تكون الجماهير هي أداة التخطيط والتنفيذ والرقابة
4. تثوير الإدارة الإجتماعية بكافة قطاعاتها لكي تساير التغيير الإجتماعي العميق الذي يحدث في المجتمع وتقوده إلى النواحي الإيجابية وتواجه مشكلاته بطريقة ديناميكية تتسم بالكفاءة والسرعة بعيدا عن الأساليب الروتينية المعوقة.
5. ضرورة أن تكون النظرة إلى التنمية البشرية في نواحيها العلاجية أو الوقائية أو اللانهائية شاملة كلية نظرا لتشابك الظواهر الإجتماعية وتداخلها, الأمر الذي يجعل المشروعات الإجتماعية القطاعية تنبع من سياسة مترابطة متكاملة تتسق مع الأهداف العامة .
6. ضرورة أن تكون المشروعات منبثقة من الجماهير ومن إحتياجاتهاالفعلية ومعبرة أمالها .
7. وضع مشروعات التنمية الاجتماعية وفق ثقافة المجتمع وعلى أساس من واقعه
8. إرساء قواعد الإدارة الذاتية المدرية لإنجازات المشروعات وإدارتها .
9. مراعاة عدالة التوزيع على مختلف المناطق لكي يسير المجتمع بكامله في ركب التقدم وتصبح التنمية الشاملة تعبيرا إنسانيا لمفهوم الإشتراكية حيث الكفاءة والعدالة والمساواة الجماعية.[1]

وانطلاقا من الأهداف التي ترمي لها الإصلاحات الحديثة التي تحدد المسار التنموي في ليبيا التي ترمي إلى تحقيق التحرر الإقتصادي والإجتماعي وشق طريق التنمية الشاملة والمرتكزة على جماهير الشعب وحسن إستغلال الموارد المتاحة وتحقيق العدالة الإجتماعية بتوسع قاعدة التوزيع وإفادة الفئات محددة للدخل بقدر يتناسب مع ناتج عملية التنمية وعدالة توزيع الدخل والقضاء على أي مظهر من مظاهر الإستغلال حتى يمكن تحقيق مضمون الإشتراكية المستلهمة في تطبيقها القيم الإنسانية وظروف المجتمع الليبي .

- وبالرغم من كل ما طرأ على المجتمعات الحضر والريف والبدو من تغيرات فإن الأسرة لا تزال أساس المجتمع الليبي ويؤمن أعضاء ثورة الفاتح من سبتمبر إيمانا راسخا بأن قوة الأمة تعتمد إلى حد كبير على الأسرة التي تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع الليبي يضع أسرته فوق كافة الإعتبارات الشخصية وأنه على إستعداد أن يضحي بنفسه في سبيل أسرته.

❖ **المساواة أساس العدالة الإجتماعية:**

[1] طارق,صالح المغربي,مرجع سابق.ص,223.

تعتبر النظرية العالمية الثالثة أن المساواة أساس الديمقراطية المباشرة وهي بطبيعتها تحقق العدالة الإجتماعية فالناس سواسية في المجتمع الليبي, وتتجلى هذه المساواة في الحقوق والواجبات على إختلاف أنواعها سياسية وإقتصادية أوإجتماعية فطالما أن الناس أصلا متساوون في الطبيعة [2], فهم متساوون في حقهم في العيش وحقهم في القضاء وحقهم في السلطة بمعنى أنه لا سلطان لأحد على غيره من هذا المنطلق لا يسوغ الإنسان أن يحكم إنسان أخر.

ومن الواضح أن الهدف الإجتماعي من خلال النظرية العالمية الثالثة هو إشباع الحاجات الأساسية للفرد والتي ينبغي النظر إليها من خلال المجتمع لا من خلال الفرد والنظم الإجتماعية القائمة في المجتمع هي التي تحدد الإحتياجات المجتمعية حيث أن نظام إجتماعي يقوم بإشباع حاجات أو مجموعة من الحاجات الأساسية للفرد وحاجات الإنسان الأساسية للفرد وحاجات الإنسان الأساسية متعددة منها البيولوجية كالأكل والشرب التي تحافظ على بناء جسمه وإستمرار حياته, ومنها الإقتصادية والمتمثلة في العمل والتملك والإنتاج ومنها النفسية المتمثلة في الراحة النفسية والشعور بالرضا والطمأنينة ومنها الإجتماعية والتي تتمثل في قيام علاقات بين الأفراد من خلال المجتمع وأنساقه المختلفة والتنمية الإجتماعية كفيلة لتحقيق الحد الأدنى على الأقل من إشباع حاجات الإنسان عدا الحاجات الإقتصادية التي تهتم بها التنمية الإقتصادية وتتعامل التنمية الإجتماعية مع حاجات الإنسان الإجتماعية بواسطة قطاعات التعليم والصحة ويخدم الإسكان والضمان الإجتماعي. ونرى بهذه القطاعات الإجتماعية ينمي الموارد البشرية وبالتالي المجال الإقتصادي بما يوفره له من قوى منتجة مدربة ومؤهلة الذي بدوره يحقق الوفرة النسبية في الإمكانيات التي تخدم المجتمع من خلال عملية التنمية وهذا ما يؤكد عمق الروابط وعلاقة التأثير المتبادل بين جانبي التنمية الإقتصادي والإجتماعي.

وهكذا كانت التنمية في ليبيا خلال العقد الأخير تعبيرا على حاجيات الجماهير الأساسية لأنها أدرى بمشاكلها واحتياجاتها, فهي تقوم برفع توصياتها من المؤتمرات الشعبية الأساسية الى مؤتمر الشعب العام يتم تنسيقها وصياغتها في مشاريع قوانين وقرارات ثم تتولى اللجان الشعبية النوعية والعامة التنفيذ في شكل برامج ومشروعات وفق معايير فنية ومراعاة لما يتوفر من موارد وجهود ووقت[1].

ثانيا: الثقافة الليبية

ينظر الكتاب الأخضر إلى الثقافة التي هي مصدر التضامن ومصدر القالب والعقد والأولويات والرموز والأفكار والمعتقدات التي تحدد التكامل الإجتماعي والانتماء المشترك والثقافة متعددة الوظائف:

---

[2] ألمولدي, الأحمر, الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا: الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2009, ص, 145.

[1] المرجع نفسه.ص, 147.

1) فهي التي تسهل التغيير وتضبطه ولكنها باستهلال التغيير تقوم أيضا في الوقت نفسه بضبطه والتحكم فيه بحيث لا يتفتت تماسك تلك الأوامر الصامتة التي تشد العائلة وترابط التجمعات الإجتماعية سوية إذن فالثقافة تصهر الأفراد بحس الجماعة وحس الانتماء والتواصل الخلاق إن قوة هذا الضبط الثقافي هي التي ترسم الحد للقوى التمزقية في المجتمع
2) الوجه الثاني للثقافة ينبثق من الوجه الذي أثبتناه أعلاه أنها سيرورة تكاملية تجاه المجتمع من حيث كونها كمفصل المجتمع وتوحيده على أساس مواقف وقيم مشتركة وتراث مشترك.
3) كذلك تخلق الثقافة الأساس لصياغة وتوضح مفاصل المصير الإجتماعي المشترك ووحدة الهدف في السعي إلى تحقيق هذا المصير

وهذا ما تعنيه النظرية العالمية الثالثة عندما تطرح أن التقاليد والتراث الثقافي للمجتمع يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند بناء المجتمع جماهيري جديد وإلا لا, فإن الطرح الجديد سوف يتساقط حطاما , إذ أن إحساس وذوق الأجداد والآباء هو الذي يشكل إحساس وذوق ومزاج الأبناء والأحفاد.[1]

ولذلك كثيرا ما نسمع أن هذا الاعتقاد أو ذلك سوف يحطم واحدا من الأساليب الحياتية, وأن أحد أساليب الحياة سوف تصبح الثقافة ذلك الوسط الذي من خلاله سوف يجري حبك الحقائق الاجتماعية الخفية للحياة في كل متماسك إذن فالقدرة على الخلق والإبداع لا تنشأ من الفراغ.

الكتاب الأخضر مهتم بالحياة الفنية والثقافية للمجتمع ,والنظرية العالمية الثالثة تستدعي في مقدمتها المنطقية إعادة تركيز وتثبيت الأولويات بحيث يجري توجيه الموارد العامة إلى الفنانين الذين يقومون بالوظائف الثورية بصياغة القيم الجديدة في الإطار الإجتماعي لحياة شعب.

إن ثقافة الشعب ستمحو ذلك المبدأ الخبيث الذي يعتبر الفن و الإبداع الفني والموسيقى والشعر الفولكولور, الرياضة... سلعة ومنتجات معروضة للبيع في السوق الإستهلاك وإنه لمن الحماقة تقليد الثقافات الأخرى على حساب ثقافتك ومن أجل تحقيق ربع مادي[1].

بمعنى ما يطرحه الكتاب الأخضر هو أن التراث الفني للشعب يشكل العنصر الأساسي لبناء الثقافة وتقويتها, اي تلك الثقافة التي تكون تسهيلاتها العامة مقامة على الجماهير , لكن التعبير الفني الشخصي يجب أن يكون شخصيا بمعنى أن لا تكون معارضا للمتاجرة وإستغلال الشعب.

---

[1] أمال,سليمان العبيدي,"الثقافة السياسية في ليبيا". ترجمة محمد زاهي المغيربي(بنغازي جامعة: قاريونس,2008, ص, 16.

[1] مصطفى ,عمر التير,"من ثقافة الرعية إلى ثقافة المواطنة."متحصل عليه من:
http://www.lssr-libya.org/ar/144-2012-01-07-22-00-32/290>

- وبما أن الثقافة التراثية هي مهمة بالنسبة لكل مجتمع فإن الكتاب الأخضر يؤكد أهمية الثقافة

الشعبية والفلوكور وكذلك إستمرارية النهج الثقافي الذي مشت على أثاره الأجيال السابقة.

هذه هي الثقافة التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة أي الثقافة للجميع لكن بالعودة إلىهذا الوعي الثقافي, أي إلى هذه الثقافة فإن العقيد معمر القذافي يعترف بها على المستوى العالمي فقط , وبالنسبة لما عليه قيمها فقط , وليس بالنسبة لأهميتها وتفوقها على المستوى المحلي .

إذ إن الإفراط في تجميد أفقها على المستوى العالمي سوف يعني أن المرء يطرح بالضرورة أن ثمة تركيبا أساسيا معينا من عناصر مهمة وذات الشأن متوفر فقط في ثقافته وغير متوفر إطلاقا في أي مكان أخر من التاريخ البشري. أخيرا يمكن القول أنه عندما يبتعد شعبا عمدا عن عاداته المحلية وشروطه ال حلية أو الثقافية فمن المؤكد أنه سوف يخسر شيئا لأنه بذلك سيخسر قوة ما أو أصالة ما وأساسا عضويا ولقد أوجدت الطبيعة الإنسان أولا وقبل أن تجعل منه مواطنا لمجتمع معين , إن طبيعته الإنسانية وهي شيء عالمي قد يصعب تلطيفها أو تخفيضها بمجرد المحلية وهي شيء خصوصي ولكن حتى في هذه الحالة قد لا يسمح مثل هذا التلطيف بأن تتجاوز المحلي العالمي ويعلو عليه.[2]

المبحث الثاني:طبيعة النظام الليبي ومكوناته

يرتبط النظام السياسي في أي دولة بفلسفة النظام الإداري القائم فيها وهذا الارتباط ينعكس على وحدات الإدارة المحلية ويقوم النظام الإداري في ليبيا على فلسفة السلطة الشعبية المتمثلة في ممارسة السلطة كمفهوم سياسي يقوم على الديمقراطية (السلطة الشعبية).

المطلب الأول:المؤتمرات الشعبية الأساسية

حددت وثيقة إعلان سلطة الشعب التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية "مؤتمر الشعب العام "بالقاهرة بمدينة سبها هيكلية سلطة الشعب على النحو الأتي:

- يكون الاسم الرسمي لليبيا "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية
- القرآن الكريم هوس المجتمع الليبي في الجماهيرية الليبية العربية الإشتراكية .

---

[2] المرجع نفسه. ص, 17.

- السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الإشتراكية فالسلطة عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها .
- الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام.[1]

1. ولقد أخذت وثيقة إعلان سلطة الشعب بمبدأ وحدة السلطة من حيث مفهوم صحيح وتطبيق سليم لهذا المبدأ حيث ركزت السلطة في يد الشعب بكامله دون تمييز بين فئات مختلفة وأيضا جعلت من الشعب هو الممارس الوحيد والمباشر لهذه السلطة وذلك على عكس الأنظمة السياسية الأخرى التي تأخذ بمثل هذا المبدأ مثل نظام الحزب الشيوعي الذي يقوم على نفس المبدأ ولكنه يقوم على المفهوم الخاطئ والتطبيق الخاص بمبدأ وحدة السلطة , حيث أنه يركز السلطة في طبقة واحدة وهي طبقة البروليتاريا وبهذا التطبيق فإنه يحصر ممارسة السلطة في طبيعة هذه الطبقة وهي الحزب الشيوعي.[2]

أما النظام السياسي الليبي فيرفض الحزبية باعتبارها جزء من كل, وهو الشعب ولا يصح مباشرة من الجزء نيابة عن الكل فلا نيابة عن الشعب.

- تحديد علاقة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى بغيرها من الدول.
- وضع السياسات العامة في مختلف المجالات
- البث في شؤون السلم والحرب.

ولهذا نجد أن المؤتمرات الشعبية تمارس اختصاصات متعددة فلها إختصاص تشريعي سياسي وإختصاص تنفيذي "إداري مالي"وإختصاص قضائي ورقابي.[1]

كما ترفض وثيقة إعلان سلطة الشعب مبدأ الفصل بين السلطات لمونتسكيو لأن هذا المبدأ ينسجم مع النظام النيابي الذي ينص على ممارسة من قبل نواب عن الشعب يتمثل في الهيئات النيابية المباشرة وغير المباشرة في حين أن النظام الليبي لا يعترف بالسلطة غير سلطة الشعب فالسلطة للشعب ولالا سلطة سواه , ويمارس الشعب السلطة كما جاء بالوثيقة عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والإتحادات والنقابات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام وهذه هي البنية الأساسية السياسية وفقا للمنظور الجماهيري .

أولا:طبيعة المؤتمرات الشعبية

---

[1] مجموعة كريس,مرجع سابق,ص,12.
[2] طارق,صالح المغربي,مرجع سابق.ص,197.
[1] مالك, عبيد أبو شهوية,النظام السياسي في ليبيا في الفترة مابين 1951-1969.(مذكرة مقدمة لنيل الماجستر,جامعة القاهرة:كلية الإقتصاد والعلوم السياسية,1977,ص,34.)

تمارس المؤتمرات الشعبية الأساسية العديد من الأعمال ذات الطابع السياسي التشريعي كما تمارس الأعمال الإدارية والرقابية والتي من أهمها:

- ✓ **الطابع السياسي:**

المؤتمرات الشعبية هي هيئات شعبية تجمع كافة جماهير المؤتمر الشعبي الأساسي, وتمارس وظيفة سياسية تشريعية تتمثل في لاتخاذ القرارات في القضايا العامة والتقارير العامة والسياسة الخارجية كما تصدر القرارات المتعلقة بمتابعة الميزانية العامة للدولة وكذلك مراجعة القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية في الدورة السابقة.[2]

في هذا الشأن يقول القذافي:"تمارس السلطة بالكامل عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وهي صاحبة السلطة ولا سلطة لسواها ولها وحدها سلطة تشكيل اللجان الشعبية في كل مكان من الجماهيرية, من اللجان المحلية حتى اللجان الشعبية العامة .وسوف نقوم بتوضيح هذه النقطة وهي الطابع السياسي بشيء من التوسع حينما نصل إلى إطار عام وإطار محلي للمؤتمرات.

- ✓ **الطابع الإداري**

تتولى المؤتمرات الشعبية أعمال إدارية تنظيمية تتعلق بتصعيد اللجان الشعبية وكذلك القيام ببعض أعمال الإعداد للمؤتمر قبل الإنعقاد من قبل بعض الأعضاء المؤتمر وكذلك المشاركة فيما يتخذه المؤتمر من قرارات كالأعمال التطوعية المختلفة .وأعمال الحراسة الذاتية والمناوبة الشعبية والقيام بحملات التشجيع الجماعية وكذا أعمال الإدارة الذاتية وكذلك من أجل تعقيد القرارات التي إتخذتها والمبادئ التي إعتنقتها من أجل خلق المجتمع النموذجي.[1]

- ✓ **الطابع الرقابي:**

تشكل المؤتمرات الشعبية ركيزة أساسية فيما يتعلق بالرقابة والرقابة الشعبية وتختلف عن الرقابة في الأنظمة النيابية, والتي تعرف بأنها رقابة الشعب على الحكومة وإنما يقصد بالرقابة الشعبية هنا هي رقابة الشعب عن نفسه.

فالرقابة الشعبية هنا هي الرقابة الأساسية في مفهوم الديمقراطية المباشرة فكرة الكتاب الأخضر يقول:"السؤال من يراقب المجتمع لينبه إلى الإنحراف عن المجتمع إذا وقع,ديمقراطية ليست ثمة جهة تدعي حق الرقابة النيابية عن المجتمع من ذلك إذا المجتمع هو الرقيب على نفسه إذ أي إدعاء فرد أو جماعة بأنها مسؤولة عن الشريعة هي ديكتاتورية .

أعضاء أمانة المؤتمر الشعبي:

---

[2] طارق,صالح المغربي,مرجع سابق,ص,235.

[1] مالك,عبيد الشهوبة,مرجع سابق.ص,38.

نظرا لأن المؤتمر الشعبي الأساسي ليس في حالة انعقاد دائم فإن وجود أمانة المؤتمر من الأهمية بمكان سواء في فترة الانعقاد أو في حالة عدم الانعقاد فقد حدد القانون رقم 16 لعام 1992 واللوائح المحددة لهذه القوانين عدد أعضاء أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي وكانت تتكون من:

- أمين المؤتمر الشعبي الأساسي
- الأمين المساعد
- أمين شؤون المرأة
- أمين شؤون اللجان الشعبية
- أمين شؤون المؤتمرات الشعبية
- أمين شؤون النقابات الاتحادات والروابط المهنية
- أمين الشؤون الخارجية

إختصاص المؤتمرات الشعبية الأساسية:

تعتبر هذه الأخيرة هي صاحبة السلطة في البلاد فإن اختصاصاتها تشمل كافة مجالات الحياة السياسية , الإقتصادية , الاجتماعية في المجتمع , حيث يشمل اختصاص المؤتمرات الشعبية فيما يلي:

1-إقرار القوانين في مختلف المجالات بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

2-وضع إقرار الخطط الإقتصادية والميزانيات العامة

3-التصديق على المعاهدات والإتفاقيات المبرمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى والدول الأخرى.[1]

المطلب الثاني:اللجان الشعبية

تخضع اللجان الشعبية في ممارسة مهامها وأعمالها إلى السلطة التشريعية وهي في النظام الجماهيري سلطة المؤتمرات الشعبية الأساسية, فاللجان الشعبية الأساسية ومصاغة من مؤتمر الشعب العام.

فالجان الشعبية ما جاءت لتحل محل عمل لا يمكن القيام به من كافة أفراد الشعب , أي أن تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الشعبية تحتاج إلى إدارة تنفيذية تنبثق عن الجماهير الشعبية ذاتها ومنطلقة منها لتنفيذ تلك القرارات ولا يجوز لها التجاوز أو الانحراف.

---

[1] مجموعة كريس,مرجع سابق,ص,10.

أولا: اختصاصات اللجان الشعبية

1) وضع الخطط والبرامج التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.
2) إقتراح مشروع الميزانية العامة والخطط التحول.
3) إقتراح مشروعات القوانين وكذلك الموضوعات الأخرى التي تم عرضها على المؤتمرات الشعبية الأساسية وفقا لقراراتها.
4) إنشاء وتنظيم المؤسسات والهيئات والمصالح والأجهزة والشركات العامة لممارسة الاختصاصات ذات الطبيعة الإستراتيجية وتحديد أهدافها واختصاصاتها.
5) عقد الاتفاقية الدولية وإتخاذ الإجراءات للتصديق عليها وفقا للقانون وكذلك اعتماد محاضر اجتماعات اللجان المشتركة ومتابعة مسائل قانونية.
6) إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين ما لم تنص القوانين على إصدارها من جهات أخرى.
7) البث في المشروع والخدمات ذات الطبيعة الخاصة والتي لا تدخل ضمن اختصاص اللجنة الشعبية للمحلة أو اللجنة الشعبية العامة النوعية المحددة في هذا القانون
8) النظر في المسائل ذات الطبيعة المشتركة بين القطاعات المختلفة.
9) وضع الضوابط المتعلقة بالإيفاد للعمل أو الدراسة أو التدريب الخارجي.
10) متابعة أعمال اللجنة العامة النوعية واللجان الشعبية للمحلات واللجان الشعبية للهيئات والمؤسسات والشركات العامة والأجهزة التي تتبعها. [1]

-فاللجنة الشعبية العامة تنفذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام ومن أجل ذلك فإنها تضطلع باختصاص وضع الخطط والبرامج التنفيذية, كما تقوم باختصاص إعداد وإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين التي تصدر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية بعد صياغتها في مؤتمر الشعب العام.

فإن المواد القانونية أكدت على أن اللجان الشعبية تمارس بالنسبة للأنشطة التي تمول ال حلة تكون لها ميزانية مستقلة تتكون مواردها من حصيلة ماتجبيه من رسوم محلية تطبيقا للتشريعات النافذة وما يخصص لها من الميزانية العامة والموارد المالية الأخرى التي تحددها اللجنة الشعبية العامة,فجل القوانين كانت حريصة كل الحرص على ظهور الوظيفة التنفيذية للجان الشعبية ,وعلى تبيان مسؤوليتها أمام المؤتمرات الشعبية

[1] طارق,صالح المغربي,مرجع سابق.ص,199.

الأساسية وهي في مجملها هذا يكون قد حدد مركز اللجان الشعبية لمجل النظام السياسي والإداري في ليبيا.

مما تقدم يمكن القول أنه سواء كانت القوانين التي نظمت المؤتمرات الشعبية أو اللجان الشعبية , يسمح لنا بأن نقول ماعنيت به بالدرجة الأساسية هو وضع سلطة الشعب التي نص عليها إعلان قيام سلطة الشعب موضع العمل فأفصحت عن الأدوات التي بموجبها يتم ذلك , وهي تتمثل بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية مثلما تتمثل بالعلاقات القائمة بينها من خلال الترابط القائم مابين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .[1]

المطلب الثالث: مؤتمر الشعب العام

مؤتمر الشعب عبارة عن لجنة صياغة عليا لقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية وهكذا نرى أن مؤتمر الشعب العام يستمد وجوده من وجود المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية وكافة النقابات والإتحادات والروابط المهنية فرضته تلك التعددية

وفي هذا الصدد يقول العقيد "معمر القذافي":مؤتمر الشعب هو ملتقى للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات المهنية وليسو ممثلين لأحد وكيف لا يكون هذا الذي أمامنا تمثيلا...نحن في النهاية عبارة عن لجنة صياغة عليا لما درس في المؤتمرات الشعبية الي هي جماهير الشعب الليبي بالكامل.

2. العناصر التكوينية لمؤتمر الشعب العام :

1) أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية
2) أمناء اللجان الشعبية بالمحلات .
3) أمناء النقابات والإتحادات والروابط المهنية
4) أمناء اللجان الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية.
5) أمين وأعضاء أمانة مؤتمر الشعب العام

كما يحضر مؤتمر الشعب العام بعض الأعضاء المصعدين عنه مباشرة:

3. رئيس محكمة الشعب
4. رئيس مكتب الإدعاء الشعبي
5. رئيس المحكمة العليا والنائب العام
6. محافظ مصرف ليبيا المركزي.

[1] المرجع نفسه.ص,201.

كما نصت المادة38 من القانون أن يتولى مكتب الإدعاء الشعبي كافة الصلاحيات المقررة قانونيا لقاضي التحقيق والنيابة العامة وغرفة الإتهام بهذا الشأن, أما من المتعارف عليه وجود سلطتين أخرين التنفيذ والقضاء فهما في هذا النظام مجرد وظيفتين تعهد المؤتمرات الشعبية الأساسية بممارستها إلى جهات تنفيذية تخضع للرقابة مباشرة لها.

إذ عرضنا للجان الشعبية والمؤتمرات اشعبية ومؤتمر الشعب العام يسمح لنا القول بأن ماعنيت به الدرجة الأولى هو وضع سلطة الشعب الذي نص عليها "يتم إعلان قيام سلطة الشعب " موضع العمل فأفصحت عن الأدوات التي بموجبها يتم ذلك وهي تتمثل في المؤتمرات الشعبية واللجان ,مثلما تتمثل بالعلاقات القائمة بينهما من خلال الترابط القائم مابين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

المبحث الثالث: الأزمة الليبية وبدايتها

رغم أن الصورة العامة والمتناقلة عن ليبيا كانت ولا تزال تعتبر مواطنيها يتمتعون بمعدلات دخول عالية وبمستويات معيشة يحسدون عليها فإن الواقع الفعلي المعيشي, كان في الحقيقة غير مطابق لهذه الصورة ,حيث كان الليبيين والشباب بوجه خاص يتساءلون ولسان حالهم يقول :"لماذا بلادنا غنية بالثروة البترولية ونحن لا نتمتع بها ولا نعيش معيشة زهد ؟, لقد وصل الأمر بالليبيين في السنوات الأخيرة في حكم القذافي للرضا بمستويات معيشية وخدمات عامة أقل مستوى وكفاءة من تلك الدول التي تعاني فقر كتونس مثلا .

المطلب الأول: خلفيات ومظاهر تأكل الشرعية

وصلت الطموحات الليبية إلى أقل مستويات منخفضة وكانت طلباتهم بسيطة بعدما تراجع مستوى الخدمات الإجتماعية في البلد إلى مستويات خطيرة وصارت عيادات تونس ملجأ الليبيين الذين لم يتمكنوا من الحصول على رعاية أو عناية صحية في الجماهيرية العظمى بينما واصل القذافي إهانة واحتقار الناس بالقول إنهم يعيشون في جنة أرضية وأن ما كان لديهم أفضل من الجميع.[1]

بينت التقارير الوطنية للتنمية البشرية عام2002 حقائق صارخة ومخيفة فيما يتعلق بمستويات معيشية للسكان في ليبيا, إلا أن تلك النسب العالية المفزعة, أحيانا نسبية لم تجعل النظام يكفر في القيام بأي معالجات حقيقية وفقا للتقرير المذكور, فإن نسبة عالية من الأسر الليبية كانت تعيش في ظروف وأوضاع سكنية غير ملائمة , ولا تتفق في جميع الأحوال لا مع مستوى الدخل الفردي , ولا مع معايير المعترف بها عالميا,بل إنها لم ترتقي حتى إلى المعايير التي وضعها التقرير ذاته .

لا يترك التقرير مناسبة للإشارة عنها أيضا إلى أن المناطق التي كانت تعيش أوضاع سيئة قياسيا إلى معايير السكن والإصحاح, عانت أيضا تدني مؤشرات التحصيل العلمي للسكان فيها.[2]

وبصرف النظر عن الخلل الواضح في التوازن بين المناطق وفقا لمعدلات التأهيل الدراسي, فإن الصورة العامة تبين أن نسبة عالية من السكان البلاد عانت من الحرمان من التعليم ولقد بلغت نسبة الأمية مثلا أرقام مخيفة حيث وصلت في بعض المناطق:مزده 31% الكفرة% المرقب 2826 % مصراتة% 23.

هكذا ووفقا لبيانات التقرير فإن غالبية السكان الليبيين كانوا يعيشون تحت معدلات منخفضة المستوى حيث نجد أن هناك 16 منطقة يقطنها حوالي مليون واطن تقع دون المعدل الوطني لمستوى المعيشة ويلاحظ أن المنطق المتدنية القياس تشترك في ظاهرة انخفاض معدل دخل الفرد ليس بمستويات أقل بكثير من المعدل الوطني لدخل الفرد.إضافة إلى تفشي الظاهر ارتفاع نسبة الأمية بين سكانها.

ولا جدال في أن هذه الأرقام والنسب تؤكد بشكل قاطع مدى التدني والتدهور الذي كانت تعانيه مناطق بكاملها وقطاعات عريضة من السكان الذين كان لسان حالهم يتساءل عن الأسباب أو المنطق الذي يسوغ معاناتهم بهذا المستوى المهني للكرامة, في

---

[1] يوسف محمد,جمعة الصواني,ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة,بيروت:مركز الدراسات للوحدة العربية,2013,ص,68.
[2] التقرير الوطني للتنمية البشرية ,"الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق".طرابلس2002,ص,ص,70,71.

وقت كانت فيه البلاد تحقق دخولا عاليا, وكان النظام ينجح بأن الليبيين هم أسعد الشعب فوق الأرض[1].

وبقدر ما تشير البيانات إلى التحدي أمام ليبيا الجديدة وإلى ارتفاع حجم التوقعات لدى السكان الذين يكل الشباب غالبيتهم , فهي تفسر لماذا التحمت غالبية الناس بالأزمة والانقلاب ضد القذافي , بل إنه حتى ما اعتبر مؤيدا للقذافي من المناطق أو مناصرا أو رياضيا, لم يقم أهلها في الواقع بالقتال معه,بل كانوا مستعدين للتخلي عنه وتأييد الثورة والتعبير عن الإعتراف بشرعية البديل الجديد.

المطلب الثاني:الإصلاحيون والحراك الداخلي والمعارضة في الخارج

كانت البلاد في حاجة ماسة وحقيقية إلى أي تغيير, ورغم تشكك الكثيرين في نوايا النظام السياسي والإحساس القوي بأنه لم يكن راغبا في أي إصلاح أو تغيير إلا أن انسداد آفاق التغيير الحقيقي جعلت قوى وطنية إصلاحية في الداخل والخارج تقبل بالمشاركة في الإصلاح المزعوم, وتحاول تطويعه للمصلحة الوطنية بتقديم المبادرات والأفكار وإن كان ثمن ذلك دعم ما كان يقوم به "سيف الإسلام",[2] كان هناك إدراك لحقيقة النظام التسلطي القمعي وأن إدعاءاته الإصلاحية ليست في الحقيقة سوى مراهنة على الوقت والظروف وربما تمهيد لشكل ما من التوريث في أفضل الأحوال.

إلا أن ذلك لم يثن المؤمنين بالوطن عن اقتناص أية فرصة سانحة واستغلال أي هامش, والعمل في أضيق الحدود المتاحة, مدلكين لأهمية فتح كوة ولو صغيرة في جدار التسلط.

كان هناك إدراك عميق بأن أية خطوات ستقود حتما وبشكل منطقي وطبيعي إلى مايليها بحكم قانون التداعي وتساهم في إحداث حراك أوسع.

كان هناك حراك معارض وفي لبوس إصلاحية كل المستويات وهو ما أشار إليه المعارض المعروف **"محمود شمام "** مقرا بوجود هذا الحراك الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من المعارضة للنظام الذي لا ينفي إنكار أهميته ودوره فاللذين ينفون وجود حراك سياسي في ليبيا لا يهينون الشعب الليبي فقط بل ينكرون حقيقة الذي ساعده ووفر له الصورة والمنصة اللازمة للوصول إلى قلوب الناس والإصلاحيين, حيث تم تقديمه في الغرب بالتركيز على علمية هي أن التحرك جزء أصيل من طبيعة أي مجتمع.[1]

---

[1] المرجع نفسه.ص,72.
[2] يوسف محمد,جمعة الصواني,مرجع سابق.ص,77.
[1] عاشور,الشامس في حوار مع هالة مصراتي,"منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية".متحصل عليه من:
http://www.Libyaforum.org/index.php?opsion.content&view&=6004&ITemid=1

استطاع القذافي إلباس ابنه سيف الإسلام قناعا خادعا فأصبح يرتدي لبوسا جذب إليه المثقفين الإصلاحيين والشباب, واستخدم قدراته التكتيكية التي أظهرته هدفا لمشاعر الريبة التي عبر عنها أطراف الحرس القديم , ومن وصفهم بالقطط السمان وخاصة في أوساط اللجان الثورية والمؤسسات الأمنية, كما لا يمكن إغفال دور العامل الخارجي الذي ساعده ووفر له الصورة والمنصة اللازمة للوصول إلى قلوب الناس والإصلاحيين حيث تم تقديمه في الغرب بالتركيز على أن ما كان يقوم به في مجال إعادة تأهيل ليبيا وعودتها إلى المجتمع الدولي كان فاتحة إصلاح داخلي أيضا.

ولعل هذا ما جعل المعارضة الليبية في الخارج تتخذ مواقف يمكن وصفها إجمالا بالمؤيد حيث كانت التصريحات التي تصدر عن رموز وقيادات المعارضة الليبية في الخارج محفزة ومشجعة لإصلاحيي الداخل للمضي قدما في المشروع, لذلك لم يكن مستغربا,عموما وقتها أن يعبر معارض بارز هو "عاشور الشامس "القيادي الإسلامي الذي عارض نظام القذافي, وعاش مغتربا مطاردا منذ عام 1983م عن موقف أكثر حماسا في توقع إيجابيات وتغيرات حقيقية, هنا نورد عن شهادة "عاشور الشامس" الذي عبر عن لسان حال أطياف من المعارضة التي رأت أن في سيف الإسلام نموذجا فوق المعتاد بالنسبة لليبيين, فبالإضافة إلى خصاله الليبية الأصلية يتمتع بخصال أخرى تجعله رجلا عصريا ومتفتحا متلهفا إلى أن يرى ليبيا في مقدمة الدول المتحضرة.[1]

وسيف الإسلام جاد في إصلاح ما يعتقد أنه سيء وسيقيم في البلاد,وقد تقدم صفوف الإصلاح في السنوات الأخيرة إبتداءا من ملفات حقوق الإنسان إلى ملفات الفساد إلى سلسلة الإصلاحات اقتصادية جوهرية أخرى وكان موفقا فيها إلى حد كبير أعلن عن ملاحقة القطط السمان وعن قوائم الإقرار بالملكية للمسئولين ,الأمر الذي أزعج حادة من المقاومة والمعارضة الشرسة لما يسعى إلى تحقيقه وهو ما عرقل مسيرته وأربك وتيرته, والدليل أن تفاقم الفساد وانتكاسة مشروع الإصلاح في البلاد .

وهناك أسباب كثيرة أهمها بلا شك جهود المعارضين لمشروعه والمعرقلين لبوادر الإصلاح ,ومن الواضح أن خطاب الإصلاح كان قوي التأثير في النفوس, وهو ما يعكس في الحقيقة رغبة الليبيين جميعا في التغير وتوقعهم إليه,وإن تضمن ذلك أفاق إطالة عمر النظام أو التوريث وقد انقسمت المعارضة الخارجية التي كانت تعاني الضعف والانقسام, وعجزت عن تحقيق هدف التغيير الجذري محدبا بشأن الموقف من الإصلاح ومبادرات سيف الإسلام وبالنظر إلى ما احتلته القوى الإسلامية من موقع بارز في المشهد السياسي بعد سقوط القذافي وهيمنتها على المرحلة الانتقالية فإنه من المهم هنا بشكل خاص التعرف إلى موقف جماعة الإخوان المسلمين الليبية التي أيدت

[1] المرجع نفسه,ص,2.

المشروع رغم انتقاد المعارضة الأخرى لها ودخلت الجماعة ال في ثنايا المشروع وأعطته زخما.

المطلب الثالث: موقف جماعة المسلمين الليبية من الأزمة

واجهت جماعة الإخوان المسلمين, كغيرها من التنظيمات والأحزاب والشخصيات الليبية المعارضة,أشكالا متنوعة من قمع وعنف النظام,واضطربت الجماعة أيضا إلى التوقف عن العمل في الداخل حفاظا على أرواح أعضائها إلا أن الجماعة استأنفت عملها وانجذبت هي الأخرى إلى سياسة الاستقطاب التي أطلقها النظام على يدي سيف الإسلام القذافي من خلال الحوارات وتسهيلات عودة الليبيين في الخارج وإستفادت الجماعة الليبية من الفرص التي أتاحها ما كان النظام يشيعه من إستعداد للمصالحة الوطنية.

كانت الجماعة في مقدمة التنظيمات المعارضة إستعدادا للتجارب والإستفادة من الفرص المتاحة مهما كانت محدودة,وكانت بذلك أهم تفصيل سياسي معارض يستقبل ما قام به سيف الإسلام بالإيجابية والاستفادة منه لعودة كوادرها إلى العمل في الداخل وبالنظر إلى ما عانته الجماعة وأعضاءؤها على يد النظام, فلم يكن مستغربا أن تعبر عن تأييدها لإصلاح النظام من الداخل إعتبارا منسنة 2004 وبينما بدا واضحا مفارقة الجماعة

لدعوات التغيير الجذري وإسقاط النظام فإن ما أسمته بالإصلاح الوطني انطلق من الإعتراف شرعية النظام القائم,وحثه على تبني خطوات إصلاحية تجنب البلاد الأزمات ال>سياسية والاقتصادية وتحقق صون الحريات وإحترام الحقوق, ولم تكتف جماعة الإخوان المسلمين بهذا الموقف بل اندمجت في مجال الإصلاح داعية النخبة الليبية في الداخل إلى تعزيز المطالبة بالإصلاح والمشاركة الإيجابية في كل ما من شأنه دعم التوجه الذي عبر عنه سيق القذافي[1].

ومع أن دعوة الإخوان المسلمين سبقت زمنيا ماجاء في خطاب سيف الإسلام القذافي أمام الشباب الليبي في مدينة سبرت في 20 أغسطس 2006 الذي يعد الانطلاقة

الرسمية مشروع ليبيا الغد فليس واضحا ما إذا كان سيف الإسلام قد دخل في حوارات ومفاوضات واتفاقات مع الإخوان قبل إعلانه هذا أم أنه قام بخطواته بمعزل عنهم.[2]

إن مراجعة تاريخ اتصالات النظام بالمعارضة في الخارج وعودة الكثير من المعارضين إلى البلاد وإطلاق سراح سجناء ينتمون غالبا إلى الإخوان المسلمين تم إدماجهم ومشاركتهم في مشروع ليبيا الغد يعطي انطباعا بوجود اتفاقات مسبقة وهو ما عبر عنه ترحيب الإخوان بمبادرات سيف الإسلام التي رأوا فيها خطوات في الإتجاه الصحيح.

---

[1] عمر,الكردي,"ردود فعل شبانية على مبادرة سيف الدين الإسلام القذافي".متحصل عليه من:
http://www.Tnw.NI/Arabic/article/787.

[2] يوسف محمد ,جمعة الصواني,مرجع سابق,ص,81.

حاول الإخوان المسلمين الحفاظ على مسافة أمان بينهم وبين النظام وبما قد يدفع عنهم شبهات التواطؤ على حساب القوى الوطنية الأخرى, لذلك صرحوا بأن مبادرات الإصلاح تتعامل مع الأعراض والنتائج التي نجمت عن سياسيات الاستبداد التي حكمت بلادنا على مدى العقود الماضية, وتتجاهل الأسباب الأساسية والحقيقية التي أوصلت بلادنا إلى ما وصلت إليه, مع ذلك فإنهم كانوا يعتقدون بأن في إمكان سيف الإسلام القذافي ،أن يوصف بالمتآمر على سلطة الشعب أو المتآمر على العقيد القذافي من قبل بعض المتنفدين الذين يرومون كل مخالف بتهم الخيانة والعمالة وبقائمة من النعوت والأوصاف.

لقد عبر المراقب العام لجماعة الإخوان عن تحفظات رسمية استندت إلى أن مبادرات الإصلاح عانت قصورا مهما كونها لم تنطلق من الهيكل الرسمي المعلن عنه للدولة, وبالتالي فهي تسهم في إضعافه وامترائه ومن ثمة دفعه إلى إخفاقات جديدة في إدارة الأمور ,وأصل الإسلاميون, وفي مقدمتهم الإخوان المسلمون الإعلان عن موقفهم بعد الخطاب الذي ألقاه سيف الإسلام القذافي في ماي 2009 , وأماط فيه اللثام عن بعض الجرائم التي ارتكبها القذافي خلال حقبة حكمه.

أحدث برنامج سيف القذافي وسياسته عملية فرز في الداخل والخارج وهو ما أعطاه زخما لم يكن توقعه خاصة من طرف الإخوان المسلمين الذين أيدوا ما جاء على لسانه من دون تحفظ تقريبا من خلال المقالات التي نشرت في مواقعهم حتى شبهه أحدهم بأنه مانديلا بينما راى معارض ليبي أخر محمد بوصير الذي كان مؤسس وارتبط في وقت أو التحالف الأمريكي من أجل الحرية الذي تأسس في أمريكا ALFAما بمجمعة لإسقاط النظام بكل وسائل ممكنة بما في ذلك تدخل أجنبي إن ما أعلنه سيف الإسلام كان صراحته يستوجب الجرأة من المعارضين لتنميته وأن المحاسبة والقصاص يمكن تأجيلها في هذه المرحلة بل إن من مصلحة الليبيين على المدى المتوسط والطويل أن يتحركوا ضمن هذا الإطار لتحقيق مصالحة وطنية.[1]

[1] الصلابي,"الإفراج عن المقاتلة يؤكد أن الحوار هو الحل لإختلافاتها".السبيل أونلاين:
http://www.assabilonline.org /Index .php ?Option=com content &task=viez&id=7055&ITemid.2015.>1

المبحث الرابع:أسباب الانتقال من الاحتجاج إلى الانتفاضة

اندلعت الاحتجاجات في مدن ليبيا الشرقية لتشمل بعد ذلك أماكن متعددة ,بما فيها طرابلس, كانت الاحتجاجات سلمية حاول النظام امتصاص الاحتجاجات وخاصة الشباب والإصلاحيين بإعلان عن احتمال صياغة نظام لدستور وتدابير إصلاحية أخرى, وقام القذافي بالتعبير عن استعداده لتغيير المسار بإحياء ما كان طي الأدراج من مبادرات ومكونات إصلاح مزعوم, فقد كانت وعود النظام وعود مغلقة بكل ما يبعث للشك في صدق النوايا بينما أصر القذافي على الحط من الانتفاضة عموما والشباب على وجه الخصوص, هكذا انضمت ليبيا 17 فبراير 2011 إلى بلدان الربيع العربي الأخرى واندلعت الإحتجاجات الشعبية ضد عقود من نظام القذافي الاستبدادي صنفها الليبيون بفترة الèلانظام لتميزها بالشذوذ من خلال هدم ما كان قائما من مؤسسات الدولة الحديثة,كانت لانتفاضة الشعب الليبي احتجاجا على شمولية ودكتاتوري نظام القذافي وإن بدأت بتظاهرات حول السكن في مطلع كانون الثاني يناير 2011 فذلك لم يكن السبب الأساسي حول قيامها ودعت هته الانتفاضة إلى تنحي القذافي وإسقاط نظامه.خلافا لمصر وتونس اللتين أسقطا نظاميهما المستبدين من خلال الاحتجاجات السلمية، لم يكن يتوقع من القذافي أن يتنازل عن السلطة بسهولة,كان العنف لابدى منه وقد أثار التحول من الاحتجاج السلمي إلى العنف المضاد رد فعل النظام القمعي عندما قتلت قوات الأمن المتظاهرين المسلمين رميا بالرصاص أمام مقر الأمن في بنغازي عندما أطلقت دعوات توسيع الاحتجاج في أنحاء البلاد أخر يوم 18 فبراير عبر المواقع الانترنت ووسائل التواصل الإجتماعي.

بدأت هذه الاحتجاجات سلمية جدا لكن سرعان ما تصاعدت إلى انتفاضة مسلحة أدت إلى حرب واسعة النطاق لم تجتح البلاد بكاملها فحسب بل أدت أيضا إلى تدخل القوات العسكرية الدولية في نهاية المطاف.[1]

المطلب الأول:الأسباب الكامنة وراء الأزمة

ما حدث في ليبيا لم يكن متوقع حيث بدأت الاحتجاجات مقيدة ومحدودة موجهة نحو مسألة معينة,هي استجلاء الحقيقة بشأن مذبحو سجن أبو سليم التي راح ضحيتها أكثر من 1200 سجين وتحديد المسئولية ومحاكمة الجناة وجبر الضرر بإقرار تعويض عادل لأسر الضحايا وعلى الرغم من أن أوائل يناير

[1] Ian Black ;"godafy's son calls for Medis and Juduciary ." the Guardien;20/4/2016>http://www.Guardien.co.uk/world/libya.ianblack.>

2011م كانت قد شهدت أعمال شغب رافقها إحتلال المنازل غير المكتملة من مشاريع الإسكان الحكومية فلا تبدو الصلة بين هذه الأحداث والاحتجاجات اللاحقة الواضحة,[1]

إن التمعن فيما حدث يؤكد تراكم توتر كبير على مدى عقود, وأن ما قد يعطي انطباعا بأنه طفرة مفاجأة مثيرة للدهشة من الاحتجاجات والانتفاضات يعكس في الواقع تدفقا كبيرا على طول أربعة عقود من حكم القذافي كما يثور التساؤل عن الأسباب الحقيقية وراء الأزمة وخاصة أن الانطباع السائد عن ليبيا أنها كانت من بين الدول التي تتمتع بمستويات معيشية عالية, وأن مواطنيها كانوا ينعمون بحياة لائقة ويتلقون نصيبا كبيرا من الدخل في اقتصاد الريع النفطي إن التفحص الواعي يقتضي الإشارة إلى أنه رغم هذه الصورة والانطباع فإن الواقع الحقيقي المعيشي لم يكن كذلك بأي حال فقد كان الليبيون يعيشون ظروفا صعبة كانت شرائح كثيرة منهم لم تعرف شطف العيش وضنك الحياة.

ومن الأسباب يمكن القول إنه:

إبان فترة حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، حيث أنه اعتمد في بداياته على إلغاء نظام القبيلة مبدأ من المبادئ الأساسية لثورته،إلا أنه بعد ربع قرن من الحكم قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، واستغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة، وانتهج سياسة «فرِّق تسد»، كما أن تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حيناً ، ومشروعات اتحادية جماعية في أحايين أخرى، ودعم النظام ومساندته للعديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة، رسخت شعوراً بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين،[2] بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرفق العام والبني التحتية على الرغم من ثراء البلد، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كانت أبرز نتائجها، تخلي ليبيا عن مشروعها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفع تعويضات لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية، بالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك محاولة توريث الحكم لابنه سيف الإسلام الذي صار أمراً واقعاً عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخلياً وخارجياً ليصير وريث أبيه، إضافة للتأثير الكبير لثورتي مصر وتونس على التحركات والاحتجاجات التي أفضت الى التغيير والثورة بحكم عوامل التداخل الجغرافي، وإن اختلفت عنهما في المواجهات المسلحة بين الثوار والحكومة في وضع يشبه ما يتم في سوريا.

---

[1] يوسف محمد ,جمعة الصواني,مرجع سابق,ص,89.

[2] التقرير الوطني للتنمية البشرية,مرجع سابق,ص,ص,87,88.

أولا: خصوصية الحالة الليبية

إن القول بخصوصية الأزمة الليبية وتميزها عن باقي الثورات الأحرى لا يعني إطلاقا أنها حدثت لإختلاف نمط ومضمون علاقة السلطة بالمجتمع في ليبيا وعدم مماثلتها لما كان في الأقطار العربية الأخرى،لقد عانت الدولة الليبية تبعات نظام تسلطي قمعي فاسد،مماثل لغيره من نظم الحكم العربية ،وإن تفوق عليها بسيولة وموارد مالية وفتحت له المجال لاستقلال ديناميات الأثر الريعي ،وتوظيفه في تحديد نظرته إلى المجتمع وصياغة علاقة السلطة معه لقد واصل النظام تمسكه بممارساته وأساليبه القديمة في السيطرة ولم ينجح حتى باجراء اصلاحات بسيطة بينما كان المجتمع يشهد تطورا مستمرا وتحولا في مقاربته للحياة السياسية وفي نظرته إلى السلطة ،ونمت طموحات أبنائه وخاصة الشباب بشكل غير مسبوق ،تطور المجتمع وظل النظام يراوح في مكانه متمسكا بالسلطة رافضا الإصغاء لكل نداءات التغيير حتى عندما جاءت من داخله ،في وقت كان من المستحيل فيه قفل الأبواب أمام أفاق التغير التي فتحتها العولمة والوسائل الجديدة والمقاربات التي أضافتها إلى السياسة بما جعلها تطال كل ماسبق العولمة والعصر الإلكتروني من قيم وممارسات .

كان النظام يعيش حالة عطالة ظاهرة على المستوى الهيكلي يمكن وصفها بالصمم التسلطي ،تعبيرا عن عدم قدرته على الإستماع للمواطنيين وإنشغالاتهم وشكواهم وتذمرهم المستمر.

لقد أصر النظام ممثلا بالقذافي نفسه والمتزمتين من أعوانه على تلك الشكوى والمطالب لم تكن خطرا بل نظر إليها وكأنها صراخ أطفال يمكن إسكاتهم بمنحهم بعض قطع الحلوى أو الهدايا وليست مظاهر صادقة وحقيقية لتنامي الرفض الذي ينبغي الإستجابة له بالتغيير السياسي لذلك بقدر ما تجاهل النظام ذلك الأمر فقد تحولت المناداة بالتغيير من مظاهر سلمية إلى ثورة مسلحة ،وكان إسراع النظام إلى إستخدام المجتمع عن السلطة فقط بل إستحالة ردم تلك الهوة .

أ-مقارنة خير الدين حسيب بين ما حدث بلدان الربيع العربي:

إنطلق خير الدين مسبب من أن ما حدث في بلدان الربيع العربي يعكس ظاهرة الربيع الطبيعة من حيث أنها تعبر عن تزامن حدوث مظاهر متناقضة من الطقس أو المناخ في أيام فصل الربيع،لذلك فإن هذه الحركات الإجتماعية في الحقيقة ظاهرة ذات مستويات متنوعة ومختلفة الطبيعة والمكونات وهو من شأنه أن يؤدي دورا مهما في تحديد نتائجها أو مآلاتها النهائية.[1]

[1]- « the united Nations and Libya.US Library of congress<http://constry studies.us /libya 26htm>

يستند النموذج التحليلي الذب يقترحه حسيب إلى تقرير الدينامية والدور الذي أداه كل عنصر فيما حصل في بلدان الربيع العربي على حدا لذلك فإن تقرير فرص تمكن الحركة الإجتماعية في كل بلد من أحداث التغيير،منتظما إسقاط النظام يعتمد ليس فقط على وجود العناصر المحدودة بل على تزامنها وتفاعلها إلى حين أن غياب أحدها يعمل عكس تحقيق الهدف,

يمثل سقوط حاجز الخوف الذي كان قائما من قبل ثبت من تحرك الجماهير رغم ما كانت تعانيه من قمع وقهر وظلم من التفكير في الإنتفاضة أهم مكونات نموذج حسيب التحليلي **والعامل الأول** لما له من قدرة نفسية ومعنوية هائلة تمثل الشرط الضروري الذي لا غنى عنه للإنطلاق.

أما العامل الثاني يستند إلى فهم الدينامية العنف ،حيث إستعمال العنف يحرك عنفا مضادا لذلك فإن النموذج يقدر خطورة المعارضة لإستخدام العنف ضد النظام إن من شأن ذلك أن يقود إلى عنف مضاد أوسع نطاق وأشد درجة من نظام الذي الذي تتوافر لديه كل الإمكانيات القوة العنيفة ويقوم إستخدامها من دون مراعاة لأي إعتبارات مستغلا حقيقة أن المعارضة هي التي بادرت إلى العنف.

أما العامل الثالث وأكثر العوامل أهمية فإنه يتمثل في ضرورة وجود قدرة عالية من التمسك والترابط المجتمعي على المستوى الوطني ويؤكد حسيب هذه المكونات، لابدى من أن تترابط لتحدث الأثر التاريخي المطلوب مع المكون الرابع وهو الذي يخص الأهمية البالغة والحاسمة في تقرير مصير الإنتفاضة أو الحرية الإجتماعية أو الموقف الجيش أو القوات المسلحة تجاه التمرد المدني وهو ينطلق في تقدير الأهمية الحاسمة لهذا المكون من حقيقة وواقع المكان والدور الذي صارت تؤديه القوات المسلحة والجيش في الدول العربية.

ورغم ما بدا واضحا من إنعدام أي توازن في القدرات بين المنتفضين وقوات النظام وكتائبه المدججة بالسلاح الفتاك إلتزمت القوات المسلحة التقليدية بالحياد، أو لم تقم إلا بدور سلبي كان الجيش النظامي منذ عقود من الإهمال وسوء التنظيم إلى النقص الشديد في المعدات منذ أن قرر القذافي بع خسارته حرب التشاد في الثمانينيات من القرن العشرين ،عزم الجيش عن أي دور وأنشأ بدلا منه كتائب مسيسة مجهزة ,هكذا تطبيقا للنموذج المشار إليه بدأ للأزمة الليبية خصوصيات ميزتها عن غيرها من الحالات.

ب-تفسير الخصوصية الليبية:

يمكن تفسير خصوصيات الحالة الليبية في الطريق التي نشأت بها الدولة الليبية المعاصرة في 24 سبتمبر 1951 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة. لم تكن هناك دولة أو كيان يماثل ليبيا كما هي اليوم وقد التفتت تعليقات وتحليلات نشرت عقب انطلاق الأزمة ضد القذافي إلى هذه المسألة وأعطتها أبعادا وفسرت من

خلالها ما كان يجري.لقد أعادت هذه التحليلات إلى الأذهان ما كانت دراسات سابقة أكدته عند استقلال ليبيا والتي شككت في وجود هوية ليبية جامعة قبل الإستقلال.

كانت هناك دعوى إلى التظاهر يوم 17 فبراير 2011 في ذكرى سقوط قتلى وضحايا برصاص الأمن بسبب تظاهر أمام القنصلية الإيطالية في مدينة بنغازي عام 2006 إحتجاجا على الرسوم المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام، وقد أعطت إعتصامات عائلات ضحايا سجن ابي سليم وغالبهم من السجناء الإسلاميين وعجز النظام على التفاهم معهم بإتفاق مقبول من للطرفين و للتظاهرات والإحتجاجات وتعمق الفئتان إضافة إلى الجموع التي تمكنت من التناي إستجابة إل دعوات الفيسبوك

لقد قرر النظام منذ البداية اللجوء إلى القوة،وكان ذلك تعبيرا عنيفا عن التصور الذي كونه عن نفسه كحاكم منزه،وأن الليبيين لا يستحقون الإهتمام ولا ينفع معهم التساهل بل القوة لم يرد القذافي أي مبرر لأي كان أن يعارض أو يتظاهر ضد "القائد الملهم"لذلك لم يكن مستغربا عن القذافي الذي تصور نفسه كل شيء في ليبيا كان ذلك بالغ الأثر في إقناع المحتجين برفع سقف مطالبهم والدعوة إلى الإطاحة بالقذافي.

ثانيا:الحالة الليبية بين القمع والفيسبوك:

لماذا ثار الليبيون في 17 فبراير؟

ولماذا لم يحدث هذا الحراك الشعبي بالحجم والنطاق ذاته من قبل ؟من الواضح أنه تمت المبالغة في تقدير هذا الدور مبالغة كبيرة ومع أن خدمة الهاتف المحمول التي حققت إرتفاع كبير في ليبيا ووصلت نسبتها إلى نحو 83%من السكان فإن خدمة الانترنت في ليبيا ضلت محدودة إجمالا ولم تتجاوز حدود 5,4 % من السكان بينما لم يتجاوز عدد مستخدمي الفايسبوك حدود عشرات الآلاف إلى نهاية عام 2010الأمر الذي يعني أن هذه الحركة كانت محدودة مع أن الدعوات إلى التظاهر شأت في الأساس على شبكات التواصل الإجتماعي(ارتفعت هذه النسبة في سنة 2012 ليصل عدد المستخدمين للفيسبوك 282,880 مستخدما. إن الذي أوقد نار الأزمة هو التراكم الطويل خلال 42 عاما من المقاومة للسياسة وممارسات النظام وإن كان السبب المباشر وراء الأزمة هو عنف النظام) [1], وكانت هناك دعوى للتظاهر يوم 17 فبراير2011 في ذكرى سقوط قتلى وضحايا برصاص الأمن بسبب التظاهر أمام القنصلية الإيطالية مدينة بنغازي عام 2006 على الرسوم المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام لقد لعب الموقع لإجتماعي دورا بارزا في تحرك الاحتجاجات فقد كانت التظاهرات سلمية وموجهة نحو المطالبة بحقوق الإنسان والحرية السياسية والإصلاحات السياسية

[1] "لنجعله يوما للغضب في ليبيا"على موقع التواصل الإجتماعي"فيسبوك":
http://ar.ar.facebook.com/17022011libya?SK=wall&app.data>.

دستورية ومكافحة الفساد ولكن النظام أصر على تجاهل هذه المطالب المشروعة التي يمكن تخيلها ,كان لذلك الأثر البالغ في إقناع المحتجين بالمطالبة بإسقاط نظام القذافي حيث أحرق المتظاهرين مراكز الشرطة والمباني وهذا زاد من صلابة القذافي,كان ظاهرا عجز وفشل السلطة في تحقيق أي تطور على مستوى تحسين المعيشة للغالبية العظمى للشعب الليبي[2].

كان قرار اللجوء إلى القمع وإلى الرصاص أولى الأفعال الأساسية التي لجأ لها القذافي وأوقد نيران الأزمة التي أخذت في بدايتها طابعا إقليميا جهويا,الذي عان تبعات سياسات القذافي من تهميش وإستعباد بل وقصف بالطيران وحصار إقتصادي كونه إحتضر التيارات الإسلامية التي نشطت في 90 معبرة ومبادرة من النظام، الخطاب الذي كان منتظرا من سيف الإسلام القذافي ينتظرون إصلاحات عاجلة وحقيقية من النظام لكنه أصر على المواجهة وفقد الليبيين آخر أمل في تجنب المواجهة عندما حاز داعية الإصلاح المزعوم إلى والده وخرج مساء يوم20 فبراير 2011 مهددا ومتوعدا بمزيد من الدماء [3]ولم يصغي الشباب للوعود الكاذبة فقد شرعوا بالمطالبة بالإصلاح تحت شعار "ليبيا الغد"،

بل إن السلطة أعاقت نمو قدرات المجتمع الذاتية خارج نطاقها كما تراجعت الخدمات التي من المفترض أن يتوفر الحد الأدنى منها للمواطنين.كما تراجعت الخدمات الأساسية وما مستوياتها كميا وكيفيا بشكل متواصل,وخاصة في قطاعي التعليم لذلك فإنه لايمكن تجاوز الأسباب الحقيقية الأقوى التي تضل مرتبطة بنظام القذافي والكيفية التي يتعامل بها مع مكونات المجتمع المختلفة.

ثالثا: المرأة الليبية

لا يتطابق الواقع الليبي في مجالات عدة مع السياسات المعلنة , فالعادات والتقاليد الإجتماعية تقيد هذه التطورات وعلى الرغم من أن التشريعات لا تميز ضد المرأة يكشف الواقع نقاط ضعف في سياسات النظام الفعلية وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتهميش المرأة الليبية

لقد كانت المرأة الليبية في كثير من الأحيان مؤهلة وقادرة على المشاركة بفاعلية في الإحتياجات والانتفاضة إنطلاقا من مشاركة النساء بنشاط في احتجاجات أسر وضحايا مذبحة سجن سليم.

ساهمت المرأة في التظاهرات وفي تحميس وتشجيع المحتجين بل أنها كانت تخرج إلى الشارع وتواجه لفظيا قوات الأمن, وتصفهم بأنها لا أخلاق لهم وأنهم مجرمون اعتمدت نساء المدن الليبية الساحلية وخاصة في بنغازي على أن التقاليد الليبية تحترم المرأة ولا

---

[2] يوسف محمد,جمعة الصواني,مرجع سابق.ص,129.

[3] "ليبيا الغد"متحصل عليه من:

http://www.ForeignPolicy.com/Articles.2016-4-20.Gadafi-S-legacy>.

تقبل التعرض لها كذلك اشتغلت النساء هذه القيمة الاجتماعية لصالح تأجيج الاحتجاجات والمشاركة في التظاهرات بفاعلية

وما إن بدأت الإنتفاضة تأخذ شكلها الفني حتى ساهمت النساء في كل المدن الليبية بأعمال متعددة ،مثل إعداد الرايات واللافتات وطهي الطعام أو إعداد الواجبات للمقاتلين والقيام بأعمال التمريض كما بثت قنوات التلفزيون كثيرا من مشاهد النساء يصرخن ويدن ضباط الأمن, فكان أمرا مشجعا لنفسية المتظاهرين الآخرين .لقد عبرت كتاباته عن دور المرأة في الثورة 17فبراير 2011 ببلاغة قائلة:"عندما إندلعت الثورة ،كانت المرأة الليبية بفاعلية فلم يقتصرن على مجرد إرسال أبنائهم وأزواجهن إلى واجهات المعارك بل أخفين المقاتلين وركضنا إلى البنادق وفي حالات قليلة إستحرمتهن[1].

إن الدور الذي قامت به المرأة الليبية في احتجاجات الشعب الليبي ضد نظام القذافي يستحق التقدير ولا شك أن تاريخ البلاد سيسجل بأحرف من نور بطولات نساء ليبيا وغير أن مستقبل ليبيا يتأثر أكثر بما نجم عن ممارسة الاغتصاب التي جعلت المناطق تعيش عداوة مع مناطق أخرى بما يجعل مسألة المصالح الوطنية وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات هائلة أثبتت حتى الآن أن جهودها باءت حتى اليوم جهود مصلحة بين مصراتة وتاورغا المتهمة بممارسة الاغتصاب بالفشل ويبدو أنه من الصعب الوصول إلى تسوية،لأن مجرد ذكر المسألة يستحضر في أذهان أبناء مصراتة وهذا يمكن أن يفسر الكثير من العمليات الإنتقامية والإعتداءات التي تحدث في مناطق مختلفة لا جدال في أن الأمر يقتضي حكمة منتهية وصبرا مثلا يقتضي قدرة على التمييز بين المجرم والمتهم والبريء وهو ما لم يتحقق حتى يمكن للمصالحة الوطنية أن تثبت نجاحا في مناطق, وبشأن قضايا أخرى وفي مساحات تتسع باستمرار لتعزز وحتى يمكن لنظام العدالة الانتقالية أن يقوم بدوره المهم في معالجة هذه المسائل والتحديات يتضح من العرض السابق أن الثورة ضد نظام القذافي عكست بشكل أو آخر طبيعة هذا النظام وسياساته خلال أكثر من أربعة عقود بقدر ما عكست طبيعة المجتمع الليبي وتطوره الإقتصادي والإجتماعي أيضا.

إلا أنه لابدى من الإشارة إلى أن القوى الفاعلة في الاحتجاجات التي أشرنا لها وإلى ديناميكيات مشاركتها في العمل ضد النظام حتى سقوطه لا تزال فاعلة بمستويات مختلفة بعد سقوط النظام بينما اتخذت بعض القوى الفاعلة أدوار جديدة وتمكنت من قدرات إضافية ووفرتها الاحتجاجات عملياتها وتداخل القوى الداخلية مع التدخل الخارجي أيضا[1].

---

[1] أمال, سليمان العبيدي,"تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل:دراسة توثيقية."منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية,ديسمبر,2003,ص,2. متحصل عليها من:

http://www.mafhom.com/press9/281S30htm>

[1] المرجع نفسه.ص,3.

المطلب الثاني:ديناميات الأزمة والفاعلين الإجتماعيين:

كانت ثورة فبراير وخاصة في مراحلها الأولى تلقائية وعفوية من دون تخطيط مسبق أو قيادة موحدة إذ لم تكن تعبر عن أية توجهات حزبية سياسية أو إيديولوجية معينة،لقد ساهم هذا في تحرير ثورة الشعب من أي إنقسام سياسي أو قبلي ومن هذه المواجهة الأيديولوجية،فقد شاركت في الإنتفاضة طائفة واسعة من الناس يجمعهم هدف واحد هو إسقاط النظام.

كانت الثورة الليبية سلسلة من الإنتفاضات التي بدأت في الأطراف بشكل عام بعيدا عن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية أو في العاصمة إستغرق الأمر وقتا طويلا نسبيا حتى جاءت مساعدة حلف الناتو العسكرية لتصبح الثورة فعالة وتصل إلى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية على الساحل ،وكان الشباب المتعلم والمهنيون أطراف بارزة خلال هذه الحركة ،فمنذ البداية،كان المحامون والقضاة وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى المعارضين للنظام ومن دعاة الإصلاح في الداخل وفاعلين إجتماعيين في هذه الحركة.

لقد كان لاتساع الازمة وتواصلها اساسان:

أولهما:تحقق الانسجام والتعاون بين قادة المعارضة داخل وخارج الوطن على حد سواء بفاعلية الذين كانوا متحدين في هدفهم الإطاحة بالقذافي لقد تجنبوا بحذاقة أي جدل حول القضايا الأيديولوجية أو الحزبية.

ثانيا:أصبح المجلس الوطني الإنتقالي الذي تولى دور القيادة صلة النسق حيث غذى شرعيته على مستوى الخارجية بلاعترافات التي حصدها مبكرا ،وعلى المستوى الوطني من خلال التشكيل العلني للمجالس والإئتلافات المحلية في المدن والمناطق المحررة من سيطرة القذافي أو من خلال المجالس السرية في باقي البلاد وإعلانها الولاء بشرعية المجلس، حدثت الإنتفاضة وفقا للتحليل الأسباب الداخلية في المقام الأول لكن ذلك لا ينبغي أن يجعلنا نغفل أثر ردود ودور العامل الاقليمي كان ما يجري في تونس بالنسبة إلى النظام مؤشر الخطر الكبير ولذلك بادر القذافي إلى تقديم كل ما أمكنه من دعم مادي ومعنوي للنظام التونسي واعلن تحسره عن سقوط زين العابدين .

كان هذا الموقف من القذافي تعبير عن مدى إستعداده لمواجهة التغيير ولكي يقنع الليبيين ألا يحاولوا محاكاة ما حصل في الجارة الغربية كان لسان حال القذافي وأعوانه يقول أنه إذا قمنا باعطاء وتقديم تنازلات فيما كانت الحركة الإحتجاجية في بنغازي محاصرة في منطقة محدودة وضيقة.

- **القبيلة والأزمة:**

تعد ليبيا مجتمعا قبليا يتكون من عدد كبير من القبائل مختلفة الأحجام ورغم قيادة الدولة للعمليات التحديث المتواصلة منذ أكثر من نصف قرن وإتساع دائرة نطاق التعليم والتعرض للمؤثرات الخارجية المختلفة لم تختلف القبيلة وإن عمل قمع القذافي على حصر دورها السياسي في نطاق الدعم والتأييد لم تدفع القبيلة الأزمة ضد نظام القذافي ولم تشهد البلاد صراعا بين القبائل ومع ذلك تزرع الجانبين لها ففي حين سعى القذافي إلى تصوير الأزمة وكأنها محصورة إلا في المنطقة الشرقية وأنها تضم قبائل أو مناطق معينة فقط إستخدم ال جلس الإنتقالي كحافز وأن الأغراض أكثر نبلا [1].وفي محاولته لمواجهة الأزمة سعى القذافي إلى اللعب على وتر الهوية والوحدة الوطنيتين وان المعارضة كانت تعبير عن ضيق التوجهات الإقليمية أو القبيلة التي إرتكزت على الإنفصال.

- **العنف والحرب الأهلية والتدخل الأجنبي:**

يتضح أن أصل الأزمة في ليبيا كان شعبيا فالليبيون شرعوا في بناء الأزمة دون أية خبرة سياسية ومن دون مؤسسات المجتمع المدني ومن دون أية خبرة سابقة للحركات الجماهيرية كان العنف الذي إتسمت له الثورة على جانبي الإنقسام إنعكاسا لعدم وجود أية درجة من الإنسجام أو الروابط بين المجتمع والدولة ،وهو ما دفع الليبيين إلى قبول تدخل حلف شمال الأطلسي لمواجهة وحشية قاتل القذافي بالتدمير الوحشي،ولم تتوانى عن إرتكاب أعمال شنيعة في مختلف المناطق فتركت وحشية هم عند الليبيين شعورا بان النظام يشن حرب إبادة لا هوادة فيها ولم يكن لديهم أي خيار سوى مناقشة ضمير الإنسانية.

بدأت الإحتجاجات كما رأينا سابقا سلمية من ناحية إعداد المشاركين والمطالبة التي ننادو بها غير أن فشل النظام في اللإستماع لمطالب المحتجين وعدم قيامه بتطبيق سياسات تستوعبها وقرارا بمواجهة التظاهرات والإحتجاجات بالقوة العارية وبشكل مرعب ومريع جعل الإنتفاضة تتحول إلى عمل مسلح[2].

---

[1] يوسف محمد،جمعة الصواني،مرجع سابق.ص،131.
[2] المرجع نفسه.ص،133.

حقيقة أن لهذه الحرب بعدا دوليا بارزا دام لعدة أشهر بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا، سيكون لها إنعكاسات عميقة ومتنوعة على حاضر ليبيا ومستقبلها.إن انتشار الأسلحة وتشكيل عدد كبير من الكتائب في الجيش والمؤسسات الأنية يهدد إستقرار البلاد.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول أن ليبيا دولة لها موقع هام وإستراتيجي لما تملكه من موارد طبيعية وبوثوقية مناسبة إن الأزمة الليبية قامت بالأساس بدافع التخلص من الظلم والقهر وبحافز التحرر من التسلطية والولوج إلى عصر الديمقراطية والحريات أكثر من أي سبب أخر أي أنها كانت ثورة الحريات والكرامة ومع بعض الخصوصيات التي ميزت الحالة الليبية من غيرها فإن ما حدث في ليبيا في عام 2011 من التظاهرات واحتجاجات وتمرد تحول إلى عصيان ضد القذافي يشتركان في كثير من العناصر والخصائص مع ما حصل في بلدان الربيع العربي.

الفصل الثالث:

تداعيات الأزمة الليبية على منطقة المغرب العربي

شهد العالم العربي خاصة مت فترة 2010 انقلابات عرفت بالربيع العربي وتعد ليبيا من الدول التي عرفت بدولها احتجاجات 17 فبراير 2011 تفاقمت لتصل إلى أزمة كان لها تداعيات داخلية وأخرى خارجية على دول الجوار ,لقد عبرت الانتفاضة عن غضب هائل يسكن نفوس جميع الليبيين وكان لها أثر سلبي لما أتت به من تنظيمات إرهابية أصبح المغرب العربي خاصة والعالم ككل مهدد منها. ومن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة تداعيات الأزمة الليبية على الصعيد الداخلي والخارجي من خلال مواقف الدول منها ومحاولة إعطاء سيناريو للحل,من خلال:

المبحث الأول:مواقف الدول من الأزمة الليبية

تعددت طبيعة المواقف الدولية منها الدول الإقليمية والدول الأوروبية والأمريكية في إبراز مواقف اتجاه الأزمة الليبية منذ بدايتها وهذا ما سنتطرق له في:

المطلب الأول:المواقف الإقليمية

أ-الجزائر:في الأول من مارس نفى وزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائري في الدفاع عن النظام الليبي ودعمه بطائرات تحمل مرتزقة من الأراضي الجزائرية,فبحكم الحدود(982كم)المشتركة تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي وتتخوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها وفي الساحل ولمواجهة ذلك تتحرك على أساسين :

يكمن الأول في: جملة الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش الدرك حرس الحدود ..والقاضية بنقل قوات وعتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا وشراء معدات وأجهزة مراقبة جوية فيما **يكمن الثاني في:** تدعيم التعاون والتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة عموما وتهريب الأسلحة الليبية خصوصا ويمكن تغيير موقف الجزائر من خلال أربعة عوامل:[1]

- الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة
- بحكم الجوار فإن دعم أي طرف ضد أخر يقحمها مباشرة في الصراع ويعرض ترابها بمخاطر أمنية
- يبدو أن موقفها يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله.

[1] عبد النور,بن عنتر,"الأزمة الليبية في غياب جماعي وخلافات ثنائية".مجلة مجموعة الخبراء المغاربيين,العدد 6 ,سبتمر,2011,ص,7.

- يبدو أن الجزائر معنية أساسا بفوضوية النظام فهو في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الإحتياجات.

ب-تونس: مجبرة على تحركها لأن وضعها الانتقالي في مرحلة حرجة وحساسة للغاية فليبيا لا تزال مصدر قلق دائم ثورة 1969 مثل ثورة 2011 تسبب متاعب أمنية لتونس(التسلطية ثم الانتقالية)وأصبحت تونس الانتقالية مجبرة على تحمل أعباء فوق طاقتها الاستيعابية منها مشكل اللاجئين الليبيين ومن هنا يأتي التزام تونس الحذر في تعاملها مع الأزمة الليبية.

كما أنها أعلنت موافقتها المبدئية على الاتفاق الليبي_الليبي واعتبرته أحد الخطوات الهامة على طريق تحقيق توافق في الداخل الليبي بل تناولت بعض المصادر إلى الإشارة إلى احتمالية توسط تونسي كتمهيد للاتفاق وذلك من خلال مجموعة من الأطراف التونسية التي تعرف بعلاقاتها في الداخل الليبي بما فيه الطرفين القائمين وأعضاء بهما وعلاقات كذلك مع التيار الإسلامي بل وعلاقات مع بعض رموز النظام القذافي[1].

فتونس تحاول أن تقف موقف الحياد التام بين المتصارعين، وهي في الحقيقة في وضعية لا تحسد عليها إذ أن الطرفان يخضعانها، ولو بصفة غير مباشرة إلى ضغوطات عالية. فالطرفان يعملان على السيطرة على المعابر الحدودية التي تمثل لكليهما منبر الحياة. ولقد حصل أن استعملت الأراضي التونسية في هذا الصراع رغم التنديد التونسي و التهديد باللجوء إلى الأمم المتحدة. تونس تخضع كذلك إلى ضغط قوات الحلفاء في إطار عمليات الناتو التي تبحث عن إمكانية لإيصال المساعدات العسكرية من أسلحة و ذخيرة إلى الثوار الليبيين من جهة الغرب، أو تركيز قواعد خلفية لهؤلاء على الأراضي التونسية.[2] و بالرغم من الرفض الرسمي للسلطات التونسية للاستجابة لهذه الضغوطات فإن النظام الليبي ال يتوانى في يقع على حدودها من عمليات تسليح اتهام تونس بأنها تغض النظر عن الثوار.

- لقد ناورت تونس من أجل أن تحافظ على مسافة معقولة بين الطرفين، فهي مستمرة في استقبال وفود عن الجانبين أو السماح لممثلين عن الجانبين للتواجد فوق أراضيها دون أن يكونوا في مهمة رسمية لديها. ولكن بالنظر إلى كيفية تعامل تونس مع مسألة توافد اللاجئين، سواء رسميا أو من طرف جموع

[1] "الثورة الليبية"2012.متحصل عليها من:
http://www.Marefa.org/adsewes/www/delrvery/qk.php?h=as72132.
[2] موقف تونسي ,متحصل عليه من :
www.Aljazira.net/news/pages21fe009-1fof-4D5P-b066-E7DPSEFS82E7>

السكان يبدو أن هناك تعاطفا تونسيا مع الثورة في ليبيا، وربما تؤجل تونس الاعتراف بالثورة الليبية وبقيادتها إلى آخر لحظة قبل سقوط نظام القذافي، حتى لا تستفزه فتحصل الكارثة.

الأردن:عبرت الحكومة الأردنية عن رفضها لاستهداف المدنيين في ليبيا واستخدام الطائرات الحربية والمدفعية الثقيلة ضدهم, وأكدت أن إراقة دماء أبناء الشعب الليبي الشقيق يجب أن تتوقف فورا

كما أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية بيان مرسل من بورصة عمان استند إلى كتاب مقدم من وزير الخارجية الأردني ينص على تجميد أموال العقيد وعائلته في البنوك الأردنية.

مصر:أكد وزير الخارجية في الحكومة المصرية المؤقتة "أحمد أبو الغبط"أن الحكومة مصرية لا تدعم أي خيار يؤدي إلى التدخل بالشؤون الليبية الداخلية عسكريا,لكنه في نفس الوقت حث السلطات الليبية على وقف العنف هناك كما حثها على مساعدة الحكومة المصرية على إجلاء المصريين العاملين في ليبيا.

كما أعلنت عن تحفظها تجاه إتفاق الصخيرات وأنها لا تعلم ما هي النوايا التي تقوم وراءه، وأكدت أنها تدعم الاتفاق الأممي الذي تم تبنيه في الصخيرات ودعت إلى البناء عليه لا على شئ جديد.

موريتانيا:

بعد مطالبة وضغوط من قبل القوى والأحزاب السياسية الداعية إلى إصدار موقف فوري وسريع من أحداث ليبيا قالت الحكومة الموريتانية:"أنها تتابع بقلق وانشغال كبيرين ما تشهده ليبيا الشقيقة منذ أيام أعمال قتل وإراقة الدماء."وطالبت بوضع حد فوري للاستخدام المفرط للقوة كما دعت كل الأطراف إلى ضبط النفس وتحكيم العقل وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تشهدها البلاد[1].

المطلب الثاني:المواقف الدولية

أولا:-الإتحاد الأوربي: دعا الإتحاد الأوربي في بداية الأزمة السلطات الليبية إلى وقف أعمال العنف فورا ضد المحتجين المناهضين للحكومة وبدء حوار شامل بشأن الإصلاحات

كان موقف الاتحاد الأوروبي رافضاً للاتفاق الليبي ويتشابه في حيثيات الرفض تلك إلى حد كبير مع موقف الأمم المتحدة والتأكيد على ضرورة الالتزام بالاتفاق الأممي وضرورة أن يكون أي اتفاق شاملاً ومُقراً للدور الإيجابي للمنظمات الدولية وفقا لما أكدته "كاثرين راي" الناطقة باسم مكتب العمل الخارجي الأوروبي. كما أكدت الممثلة

[1] الثورة الليبية,مرجع سابق,ص,3.

العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "فيديريكا موغيريني" على أن مؤتمر روما سيكون هو الداعم لأي توافق ليبي داخلي.[1]

ولكن بعد تطورات الأمر وانعقاد مؤتمر روما حدث تحول طفيف بحيث يميل إلى قبول اتفاق تونس بشكل ما في إطار دمجه داخل المنظومة الأممية وتصاعدت التصريحات الفرنسية والايطالية بعد قرب التوصل لاتفاق ليبي فرض نفسه على الساحة ولاسيما في مؤتمر روما بجانب الأنباء التي تصاعدت عن سيطرة داعش على مدينة سرت الليبية.وأمام المخاطر التي يمكن أن تترتب على ذلك، وسعياً للتعاطي الفاعل معها، أعلنت فرنسا وايطاليا وبريطانيا عن اقتراب قيام حكومة وطنية ليبية وعن استعدادها لتلبية طلبها في المساعدة ضد الجماعات الإرهابية في الداخل إذا ما طلبت منها الحكومة ذلك. وبهذا يمكن القول أن أوروبا سعت بذلك إلى موازنة الأمور فيما بين الحفاظ على سيطرتها على الشأن الليبي وحماية نفسها من الخطر الداعشي المحتمل

- **وقد عبر الدول الأوربية عن موقفها :**

أ- فرنسا:

في 17 فبراير 2011حثت فرنسا من جهتها طرابلس على وقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين.

-وطلبت فرنسا من رعاياها هناك توخي الحذر والابتعاد عن أماكن تلك المظاهرات حفاظا على سلامتهم واعتبر أن قمع السلطات الليبية للمحتجين المطالبين بالديمقراطية أمر غير مقبول.

كما دعا نيكولا ساركوزي الإتحاد الأوربي إلى الإسراع بفرض العقوبات الإقتصادية ملموسة ضد المسؤولين عن القمع في ليبيا.

ب- بريطانيا:

دعت بريطانيا جميع الأطراف في ليبيا إلى التحلي بضبط النفس وعدم اللجوء إلى القوة أثناء المظاهرات المناهضة للحكومة كما صرح رئيس الوزراء البريطاني **"ديفيد كاميرون"** أنه يريد من مجلس الأمن الدولي أن يصدر قرارا شاملا بخصوص ليبيا وكان المجلس قد ندد بعمليات القمع وطالب بمحاسبة المسؤولين عنها.[1]

---

[1] ردود الأفعال الدولية على الثورة الليبية 2011,مرجع سابق.ص,4.

[1] موقف بريطانيا من الأزمة الليبية.متحصل عليه من:
Http://www.lipya.wtamond.com/news/busleem/solidarity./ltmanchesests/hh170211A/htm%3SREF.

ثانيا:أمريكا الشمالية والجنوبية

أ-الولايات المتحدة الأمريكية: أعرب الرئيس الأمريكي **باراك اوباما** على قلقه العميق من الأحداث الجارية في ليبيا نددت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون"في 22 فبراير 2011 بحملة القمع العنيفة ضد المحتجين ودعت إلى وقف إراقة الدماء.

تشير بعض الآراء أن الولايات المتحدة قد تسعى إلى إفشال أي اتفاق ليبي لا يندرج تحت وصايتها. وفي مؤتمر روما الأخير أعلن جون كيري وزير الخارجية الأمريكي أنه ستتشكل حكومة وطنية قريبا في ليبيا وأنهم لديهم خطة كاملة لضمان تشكيلها. فبالرغم من أن تصريحاته تشير إلى السعي لإيجاد حكومة وطنية إلا أنه أكد أنها تحت خطة عمل من الولايات المتحدة.[2]

كما أن التدخل الأمريكي في ليبيا جاء أيضا ترجمة لما احتوته الرؤية الإستراتيجية للأمن القومي الصادر في 2010 التي انطلقت من إمكانية وأهمية العمل على تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الوسيلة الدبلوماسية وخاصة العمل في ظل المؤسسات الدولية.

إن الموقف الأمريكي ووفق المنظور الواقعي أكثر ارتباطا وصلة بالمصلحة القومية فالسياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية تقتضي العمل على حرمان المنافسين أو القوى الصاعدة كالصين من الوصول إلى المواد لما تجعلها أكثر قدرة على منافسة أمريكا لذلك لا يمكن إغفال دور وأهمية موقع ليبيا ضمن الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية [1].

ب-كندا :دعت كندا بدورها ليبيا إلى إجراء "حوار سلمي" مع المتظاهرين وعبر وزير الخارجية لكندا عن قلقه من القمع الذي تمارسه القوة الدامية ضد المتظاهرين الأبرياء في ليبيا وطلب من مجلس الأمن الدولي اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في التجاوزات المرتكبة في ليبيا من جانب نظام القذافي.

ج-بيرو:قامت الدولة بيرو بتجميد كل العلاقات الدبلوماسية وذلك إلى أن يتوقف العنف ضد الشعب لتصبح بيرو أول دولة تتخذ مثل هذه القرارات.[2]

المطلب الثالث:مواقف المنظمات والهيئات الدولية

---

[2] الثورة الليبية,مرجع سابق,ص,4.
[1] سارة,بوشوشة,مرجع سابق,ص,85.
[2] أوباما ينتقد سفك الدماء في ليبيا.متحصل عليه من:http://www.bbc.Couk/arabica/middleeast/2011/03/110307libya-uk-sas-sntml

أولا:المنظمة العربية لحقوق الإنسان:

عبرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إدانتها الشديدة لما أسمتها المذابح التي تعرض لها المحتجون في ليبيا وطالبت المنظمة السلطات الليبية بالكف عن أعمال القتل والترويع فورا والإفراج عن المعتقلين ودعت كذلك إلى إجراء تحقيق دولي في المذابح التي تجري في ليبيا بعد أن فشلت كل الجهود منذ عام 1996في إجراء تحقيق جدي في المذابح التي راح ضحيتها أكثر 1200 شخص في سجن أبو سليم

مراقبة حقوق الإنسان:طالبت"هيومن راتيس ووتش" الدول العربية والإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوربي إلى المطالبة العلنية بوضع حد للاستخدام غير القانوني للعنف ضد المتظاهرين المسلمين, كما طالبت المنظمة بإعلان أن المسلمين عن انتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان يجب أن يخضعوا بأنفسهم إلى المسألة.

ثانيا:هيئة الأمم المتحدة

يمثل الركن الأول الذي قامت عليه وأجله الأمم المتحدة هو حفظ الأمن والسلم الدوليين وقد ورد في نص الميثاق مايلي:

"حفظ الأمن والسلم الدوليين,تحقيق لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد الأمن وإزالتها وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتعذر بالوسائل السليمة وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.[1]

إن ميثاق الأمم المتحدة في فصله السادس الذي يؤكد على مبدأ التدخل السلمي لتدبير الأزمات وهذا ما قامت به المنظمة الأممية جراء الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في حق الشعب الليبي من طرف السلطات الليبية بقيادة "معمر القذافي".

فبعد أن اشتد الخناق على بنغازي وتحسبا لمجازر احتدم النقاش دوليا حول التدخل في ليبيا لحماية المدنيين وهو نقاش قديم يذكر بأزمات الصومال ورواندا والبوسنة وكوسوفو فاعتبرت فرنسا أنه لا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام جرائم ضد الإنسانية وهناك ثلاث دوافع تدعم هذه القناعة:

- قرار العديد من الليبيين والعمال الأجانب من قمع نظام القذافي
- تخوفات من تدهور الأوضاع في الداخل.

[1] سفيان,ريموش,مرجع سابق.ص,94.

- التدفق والهجرة على الدول الأوروبية.[2]

ولعل التساؤلات المطروحة بقوة في مختلف الأوساط المتابعة للأزمة الليبية وتطوراتها يدور حول مدى قدرة المجتمع الدولي على إتخاذ قرارات صارمة في حق الأطراف المعرقلة للحل السياسي في ليبيا بعد اللقاء بين الرئيس الأمريكي "باراك اوباما"والأمين العام للأمم المتحدة "بان كي"للتباحث حول تطورات الملف الليبي حيث تم التشديد على وجوب توحيد صفوف الفرقاء من أجل تشكيل حكومة ووحدة وطنية قادرة على إنهاء الأزمة الليبية السياسية وتثبيت مؤسسات الدولة لاسيما أن الفراغ السياسي السائد في ليبيا تسبب في مشكلة اللاجئين وخلق ملاذا آمنا لتنظيمات مثل داعش.

إذ يمكن القول أن ليبيا من المنطلق ستنجر نحو مزيد من الفشل والإرباك الذي يهدد كل شيء بما في ذلك كيانها الإقليمي ووحدتها الترابية فالوضع الحالي الذي تعيشه ليبيا والناتج عن التدخل الأجنبي أصبح عبارة عن ترجمة بما يسميه الغرب بوصفه الكارثة بدل أن تصبح ليبيا دولة أمنة ومستقرة أضحت التنظيمات الإرهابية داخلية هدمت الكيان السياسي والأمني والاقتصادي الليبي

[2] الثورة الليبية,مرجع سابق,ص,9.

المبحث الثاني:تأثير الأزمة الليبية على الأمن المغاربي

إن منطقة المغرب العربي توجد الآن في مفترق طرق بفعل الأحداث الجارية في ليبيا، التي تحولت بسرعة من ثورة شعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي إلى نزاع مسلح في شكل حرب أهلية شاملة، ستحمل معها في حالة استمرارها الكثير من المخاطر على ليبيا بشكل خاص ومنطقة المغرب العربي بشكل عام، وستكون تلك المخاطر متعددة الأبعاد والتأثيرات وارتفاع سياسات التوتر في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول:تأثير الأزمة على المستوى الداخلي

ها هو الشعب الليبي شارف على تحقيق أكبر الانتصارات على نظام الحكم الفردي المستبد الذي عرفه منذ أكثر من أربعين عام ,فالحرب في ليبيا هي الأكثر تطورا وخطورة لما كان لها من تأثير داخلي وانعدام البنية المؤسسية الناظمة لأوضاع الدولة وغياب التنظيمات السياسية ماضيا وحاضرا عن الحياة العامة فيها.

أولا:تأثير سقوط نظام القذافي على الأمن الليبي:

- لقد عمل القذافي على تطبيق سياسات كانت لا تستهدف سوى إرهاق المجتمع والعبث بما احتفظ به من مقدرات ووشائج, كما وظف كل الآليات التي يمكن أن تشكل خطر ضده, ومارس سياسة "فرق تسد"بامتياز كبير كما اعتمد على ما كان يقيمه من أشكال وهياكل لتحل محل المجتمع الذي رأى فيه عدوا وخصما كانت أقل عيوبه ,وفقا للقذافي أنه م يتشرب نظريته الجماهيرية ويحسن الإصغاء لتوجيهات القائد الملهم ورغم أن نظامه كان يواجه أزمة تأكل شرعيته ,فإنه لم يكن مستعدا للقيام بأي قدر ملائم من تغيير حقيقي بل كان شديد الحرص على الحيلولة دون حدوثه وحصر الأمر في إصلاحات شكلية وبما لا يربك الترتيبات التي أقامها على امتداد عقود كان يحاول إعادة الروح الشبح جماهيريته الذي بدأ يخيفه ويرعبه واحتمال انهياره ولم يدرك القذافي أن هذه المقاربة لا تكفي لإعادة الروح والفاعلية ولنظامه وتجنيبه السقوط التام فتمسك بالسلطة التامة ورفض التغيير[1] .

[1] خالد,حنيفي,"تأثيرات الثورة على علاقات ليبيا الإقليمية".مجلة السياسة الدولية,العدد,188,أفريل,2012,ص,188.

➢ لكن سقوط نظامه اليوم بات يشكل تهديدا على أمن ليبيا ودول المغرب العربي ككل ونتج عنه مايلي:

1. انتشار السلاح في مختلف أرجاء ليبيا، سواء لدى الثوار أو غيرهم,مما أدى إلى إنفلات أمني داخل ليبيا وتشكل التنظيمات الإرهابية خاصة تنظيم القاعدة وداعش ونشر الذعر والخوف وهذا لغياب السلطة بعد سقوط حكم القذافي وظهور الحرب الأهلية داخل ليبيا بين القبائل.
2. انزلاق ليبيا أكثر في الفوضى مع وجود حكومتين متنازعتين تدعم كل منهما فصائل متناحرة من كتائب المقاتلين السابقة.[1]
3. ضعف المؤسسة العسكرية جعل منها غير قادرة على بلورة الأمن والإستقرار والسيطرة على النزاع الحاصل في ليبيا، إذ عمد القذافي على مدار عقود حكمه على إضعاف المؤسسة العسكرية، خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية، لذا بدا الفارق واضحا بين المؤسسة العسكرية المصرية ذات الطابع الوطني التي لعبت دورا في حماية ثورة 25 يناير, وبين المؤسسة العسكرية الليبية التي تتشكل من ولاءات عشائرية وقبلية وغالبية قياداتها من المقربين للقذافي، لذا انقسمت على نفسها مع إطلاق ثورة 17 فبراير من بنغازي.

   ولم يتورع القذافي عن جعله المؤسسة العسكرية الليبية أشبه بحالة المليشيات الشعبية لأنه يؤمن بأن السلاح يجب أن يكون في أيدي الشعب, لذا فليس غريبا أن يتم حل الجيش الليبي بعد هزيمته في تشاد ثم يعيد تشكيله على أسس ولائه.
4. انهيار النظام والسلطة جعل الجميع يريد السلطة والحكم .
5. اختراق الحدود الليبية والدول المجاورة وغياب الأمن والإستقرار.
6. تعرض ليبيا إلى حرب أهلية، وانقسام متزايد بين قبائلها ومناطقها ومحافظاتها....[2]

ثانيا:تأثير الأزمة الليبية على الاقتصاد الليبي

---

[1] أحمد,أل درويش,"ليبيا بعد الثورة :التحديات والفرص".صندوق النقد الدولي,2012,ص,8.

[2] أحمد,مالكي,تطور الوضع في ليبيا بعد القذافي.الأردن:دار بيسان للنشر, 2013,ص, 124.

سيطرت الهيدروكربونات على الاقتصاد الليبي على امتداد فترة طويلة, فساهمت بأكثر من 70%في إجمال الناتج المحلي , وما يزيد عن 95% من الصادرات وما يقارب من 90% من الإيرادات الحكومية وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 3,5%من احتياطات النفط الخام العالمية المثبتة وكان إنتاجها من النفط الخام قبل قيام الثورة يبلغ 1,77مليون (ما يعادل 2%من الإنتاج العالمي)وقرابة ما يعادل 0,2مليون برميل من الغاز الطبيعي.

وعقب رفع عقوبات الأمم المتحدة السابقة في 2003أخذ النشاط الاقتصادي يزداد بشكل مطرد لمدة 7 سنوات فبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5% خلال الفترة 2004-2010وظل متوسط المعدل السنوي للتضخيم في أسعار المستهلك السنوي أقل من 4%وارتفعت الأصول الأجنبية الرسمية من 20مليار دولار في نهاية عام 2003إلى 170مليار دولار في نهاية عام 2010.

واندلعت الاحتجاجات العنيفة في ليبيا 17 فبراير 2011 ثم تصاعدت بسرعة إلى حد الصراع وفرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات على ليبيا 26 فبراير, اتسع نطاقها في 17 مارس لتشمل تفويض بالتدخل العسكري الأجنبي المحدود وتجسيد أصول ليبيا الخارجية وفي 23 أكتوبر أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد هزيمة القوات التابعة للحاكم السابق معمر القذافي ونتيجة للصراع هبط سعر النفط وإنتاجه الخام إلى22ألف برميل يوميا في جويلية 2011 ولكن سرعان ما تم استئناف الإنتاج في الربع الأخير من عام 2011 حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الصراع.

وتأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج واضطراب الأنشطة المعرفية ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي ورحيل العمالة الوافدة.

لقد أدى فقدان الهيدروكربوني في فترة الصراع إلى تخفيض فائض الحساب الجاري في ليبيا وتراجعت قيمة الصادرات من 48,9مليار دولار في عام 2010 إلى 19,2مليار دولار في عام 2011 .[1]

وأسفرت الاضطرابات الإقتصادية في ليبيا أيضا عن تداعيات ملموسة على المستويين العالمي والإقليمي فقبل نشوب الصراع كانت حصة ليبيا تشكل 2%من إنتاج النفط الخام في العالم وأدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية وبالإضافة إلى ذلك كانت ليبيا تستضيف حوالي 1,5مليون من العمال المهاجرين وأدى الخروج المفاجأ للعمالة الوافدة إلى تخفيض تحويلات العاملين فازدادت جموع العاطلين عن العمل التي كانت كبيرة بالفعل في البلدان المجاورة لليبيا وبوجه أعم أسهم اشتداد حدة الاضطرابات الإقليمية بسبب الصراع الليبي في تنشيط قطاعي السياحة و الاستثمار .

[1] صندوق النقد الدولي,مرجع سابق.ص,ص,2,4,7

إن نشوب الأزمة أدى إلى تدهور الميزانية العمومية للقطاع المصرفي على الأرجح فالاضطراب الاقتصادي سيوفر سداد بعض القروض, كما أن جودة الأصول قد تدهورت علاوة على ذلك من المحتمل أن تكون كيانات النظام السابق قد حصلت على قروض ربما كانت غير قابلة للاستيراد وبالإضافة إلى ذلك يواجه القطاع المصرفي مخاطر محتملة تتمثل في التحديات القانونية التي تهدد الممتلكات التي استولى عليها النظام السابق وخاصة إذا كان إستخدام هذه الممتلكات كضمان .

وأثناء فترة الصراع عانت المصارف التجارية من طائفة نظامية في السيولة, رغم ارتفاع العملة المتداولة بمقدار الضعف ,وكان شح النقدية بالدينار مرتبط ببطء عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعها الطبيعي,كما كان انعكاسا لتعطيل البنية التحتية للجهاز المصرفي.[1]

وواجه تشغيل المصارف التجارية قيود نتجت عن عدم إمكانية الحصول على نقد أجنبي إلى وضعها الطبيعي,كما كان انعكاسا لتعطيل البنية التحتية للجهاز المصرفي وواجه تشغيل المصارف التجارية قيودا نتجت عن عدم إمكانية الحصول على نقد أجنبي مما أثر سلبا على نقد الجمهور في المصارف وحذا بالقطاع الخاص إلى اكتناز النقدية وتفاقمت عمليات الاكتناز بسبب مخاوف أصحاب الحسابات المصرفية من مواجهة صعوبة في الوصول إلى ودائعهم وتكمن مصرف ليبيا المركزي بفضل إلغاء تجميد أصول ليبيا الخارجية من توفير السيولة بالنقد الأجنبي للمصارف الأمر الذي يتوقع أن يعيد الطلب على عملة الدينار الورقية وعمليات المصارف التجارية إلى طبيعتها وإضافة إلى ذلك تعززت الثقة في قيمة الدينار بفضل إعلان مصرف ليبيا المركزي عن التزامه الحفاظ على النظام الحالي لربط سعر الصرف كذلك من المتوقع أن تساهم عودة نظام المدفوعات غير النقدية في الحد من الطلب على النقدية.

- **تعمق جذور التعافي الاقتصادي وسط المخاطر:**

تشير التوقعات إلى حدوث بعض التعافي في النشاط الاقتصادي عام 2012 تزامنا مع تحسن الوضع الأمني وبلغ إنتاج النفط الخام مستوى تجاوز المليون برميل يوميا في مطلع 2012 ويتوقع وصوله عام 201' إلى مستوى ما قبل الصراع ويتوقع تعافي إجمالي الناتج المحلي من غير الهيدروكربونات بحلول عام 2014 واليوم نحن في سنة 2016 لكن الوضع الاقتصادي مازال لم يعرف التنوع في مجالات الاقتصاد.

ومن المخاطر المحيطة بالأفاق تأخر عودة الوضع الأمني إلى طبيعة وإنخفاظ أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية ومن شأن أجواء عدم اليقين التي تكتنف البيئة الأمنية أن تقيد التعافي

[1] المرجع نفسه.ص,9.

الاقتصادي للقطاع الخاص,ويمكنها أيضا أن تعيق عودة العمالة الوافدة بينما هناك حاجة إليها لتخفيف اختناقات القوى العاملة.

وأسفرت التوترات المتزايدة في منطقة اليورو وأجواء عدم اليقين في الاقتصاد العالمي عن تدهور الأوضاع المالية وتفاقم مخاطر التطورات السلبية التي تهدد النمو العالمي.

المطلب الثاني:تأثير الأزمة على المستوى الخارجي

خلق الوضع الداخلي الليبي الحالي وحرب القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية، بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً لدول الجوار، كما أن هذه الظاهرة طالت دولاً أفريقية متعددة، الأمر الذي أدى إلى زعزعة تلك البلاد و ظهور التنظيمات الإرهابية بما يسمى بتنظيم القاعدة وداعش وتأثيرها خاصة على دول الجوار.

أولا:تنظيم القاعدة وداعش في ليبيا

- تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي:تأسست القاعدة عام 1988 وقد أسسها الشيخ أسامة بن لادن لتكون مكتبا للخدمات يستقبل الشبان العرب القادمين للجهاد في أفغانستان قبل نقلهم لمعسكرات التدريب وجبهات القتال، غير أن التنظيم شهد نقلة نوعية في شباط/فبراير 1998 عندما صدر البيان التأسيسي لتشكيل الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى.[1]

إلا أن أفكار التنظيم تعرضت للتشويه والتحريف إذ اختص خصومها داخليا وخارجيا وأجهزة الإعلام والتسريبات الأمنية رسم صورة للتنظيم وأفكاره، في ظل غياب شبه تام لقادة القاعدة ومنظريها وتجريم أي محاولة للدفاع عنهم.تتبنى الجماعة تفسيرا إسلاميا يستند إلى قواعد الفكر السلفي القائم على تغليب النص على التأويل، وتتمحور أفكار الجماعة ومواقفها حول الجهاد بمفهومه القتالي المبادر والمدافع، لذا فإنها تقسم الناس على هذه القاعدة وتراهم من منظورها كما ترى الأحداث من هذه الزاوية وتفسرها على أساسها.[1]

تؤمن القاعدة أن هناك نوعين من الجهاد، جهاد الفتح، وجهاد الدفع وهى أنوع الجهاد المسلح في الإسلام باتفاق الفقهاء، **أما النوع الأول** :وهو جهاد الفتح، فلا تقوم به إلا الدولة، لأنه يرمى إلى توسيع حدودها ونشر الدعوة الإسلامية ورفع الظلم عن المظلومين،**والثاني:** أما جهاد الدفع فهو يصبح فرض عين على كل مسلم إن تعرض إقليم من أقاليم الإسلام للعدوان والغزو.وقد وجدت هذه الفكرة تطبيقا مباشرا لها بدعم

---

[1] زهلول,تنظيم القاعدة.متحصل عليه من:
http://www.zuhlool.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D8%B8%

[1] فؤاد, حسين`ألزرقاوي,"الجيل الثاني من القاعدة"، الجزء الرابع عشر,صحيفة *القدس العربي*(*دون عدد*), 13 يوليو, 2005,ص, 76.

إعلامي رسمي من دول عربية مصنفة باعتبارها صديقة لأميركا بدأت بوادر ثورة القاعدة على الوجود الأميركي بدعوات تطالب الأمريكيين بالرحيل من الجزيرة العربية ورفع التنظيم شعار "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب"، ولم يكتف التنظيم بالنداءات فشن أنصاره على ما يبدو هجومين استهدفا مقرات إقامة للقوات الأميركية في الظهران والخبر بالسعودية.وتوصف أفكار الجماعة من قبل القوى الغربية وقطاعات من الإسلاميين المصنفين معتدلين بأنها أفكار متشددة، ويذهب الغرب إلى أبعد من ذلك فيرى في التنظيم مجرد جماعة إرهابية، تسعى لتطبيق أفكارها بالقوة. غير أن حوادث كثيرة أثبتت تنامي شعبية الجماعة في صفوف الشبان العرب والمسلمين، ويرجع محللون هذه الشعبية إلى ظروف القمع والتهميش التي يعيشها معظم العرب في بلدانهم، وإلى الاحتلال العسكري في فلسطين والعراق ، والتدخلات الخارجية التي تعاني منها معظم الدول العربية.[2]

فرغم الملاحقات والحصار الإعلامي الذي تعاني منه القاعدة وأفكارها إلا أن التظاهرات التي ترفع صور أسامة بن لادن في الدول الإسلامية مثل باكستان وبنغلاديش وإندونيسيا ، ومشاركات زوار المنتديات وعند كل فرصة يتاح فيها التعبير وتغيب فيها الرقابة يبدي كثيرون تأييدهم لخطاب القاعدة القتالي، مع تحفظات على مواقفها الفقهية. ولهذه الجهات نشاط واضح في ملاحقة التنظيم وعناصره والتعاون مع السلطات الأمريكية في الحرب على القاعدة وهو تعاون بلغ حدود القتل والاعتقال والتعذيب في السجون سرية لانتزاع معلومات من المعتقلين[1].من جانبها شنت القاعدة هجمات ضد أهداف سياحية وعسكرية وحكومية في باكستان والسعودية ومصر واليمن والأردن والمغرب ، لكنها في الآونة الأخيرة بدت أكثر رغبة بالتركيز على نشاطها العسكري في أفغانستان والعراق، وأقل ميلا لضرب أهداف في دول عربية أو إسلامية للاحتفاظ بالتعاطف الشعبي والجماهيري معها.

- **داعش:**من الإرهاب الإستراتيجي الذي يعمل على ثلاث مستويات :

  - ✓ **المستوى الأول:**تقويض مفهوم الدولة الحديثة واستبدالها بدولة الخلافة كشعار وبالفوضى كواقع حيث لا تستطيع تلك الدولة سوى قهر الأفراد الواقعين تحت حكمها مع محاولة التوسع لالتهام المزيد من مناطق النفوذ بحثا عن المال والتمويل الذاتي وهذا ما فعله داعش في ليبيا حيث جعل من الأزمة فرصة

[2] "تنظيم القاعدة" متحصل عليه من:
http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title&تنظيم_القاعدة=oldid=15417249"

[1] يوسف,الديني," الإرهاب الإستراتيجي:"داعش"وإستثمار اليأس. مقالات خاصة,2014,ص,3.

لانتشاره عبر حدودها المغربية والجزائرية والتونسية وجعلها منطقة للرعب وغياب الأمن والإستقرار.

- ✓ **المستوى الثاني:** هو اللعب على تناقضات التجاذبات الإقليمية للتوسع فالصراع الإقليمي الذي تعاظم مع إهمال المنظمات الدولية والدول الكبرى للمنطقة ساهم في تقوية تنظيم داعش الذي يحاول في كل عملياته توسيع رقعة الأزمة
- ✓ **المستوى الثالث:** نفاذه إلى الفضاء الديني العام والسلم المجتمعي,استهدافه لمفهوم السنة عبر التاريخ متروكة للنطاق المذهبي مع داعش تحول الملف الطائفي إلى أولوية لبعث ملف الأقليات الدينية في ظل أن الخطابات العامة تذهب إلى التصعيد الطائفي على خلفية الوضعية التصاعدية للتشيع السياسي .

- لقد شجعت الأزمة الليبية التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق العديد من عناصر تنظيم القاعدة الليبيين وتسلل الأخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بالأعمال التخريبية هناك,ويبدو جليا أن أنصار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في المغرب الإسلامي مؤخرا في ما وصفوه "مرحلة متقدمة من التسليح السريع"جراء تداعيات الأزمة الليبية.حيث نشهد تسليح جدي للتنظيمات خاصة "تنظيم داعش" بداية من ليبيا حيث بلغ سنة 2014 وتحت قيادة زعيمه "أبو بكر البغدادي"انتشر هذا التنظيم بشكل ملحوظ وحصل على الدعم من العراق بسبب التمييز الإقتصادي والسياسي, وكان لها صلة كبيرة مع تنظيم القاعدة, الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا. وذلك على ضوء اإمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره.إن هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشينكوف، وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ ، والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي.

- ➢ ومع بروز ما يسمى بـ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» [«داعش»]، هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق.

كما تتجه المخاوف إلى اعتبار أن تنظيم القاعدة في دول المغرب الإسلامي ربما لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحها الصراع في ليبيا.[1]

ويرى البعض أن تجذر تنظيم القاعدة في المنطقة على ضوء الأزمة الليبية سيكون أخطر، وذلك على أساس مشاركة عناصره في قتال القوى الموالية للنظام الليبي، فهم كغيرهم من الثوار، سيتمتعون بنفس الشريعة التي سوف تشمل كل القوى المشاركة. وهو ما سوف يجعل من الصعب التخلص منهم وإقصائهم فيما بعد. قد يرى البعض أن هذا الأمر يمكن تأجيل النظر فيه إلى حين, إذ الأولوية الآن تتمثل في العقيد ونظامه, إلا أن هذا الأمر المؤجل سوف يطفو قريبا على السطح بكل تعقيداته, إذا ما تم توظيف مثل هذا التنظيم من طرف بعض القوى السياسية التي ستكون بارزة في ليبيا بعد القذافي.

يبدو أن ظاهرة الإرهاب هي اليوم ظاهرة دولية بل يمكن القول إنها صناعة من بين الصناعاتالدولية بمعنى أن ثمّة دولاً تتفق على إنتاج ظاهرة الإرهاب تمويلاً وتدريباً وتسليحاً وتعتمد عليها في إدارة الصراعات الإقليمية، الأمر الذي يؤكد ضرورة تجاوز الفكرة القائلة بأن الإرهاب إنتاج محلّي. ولذلك ما يسمّى بالإرهاب في ليبيا هو على صلة وثيقة بالصراعات الإقليمية بدليل أن جلّ الأطراف التي تتحرّك في الحياة السياسية لها امتدادات إقليمية[1].

ثانيا: تأثير الأزمة على دول الجوار

على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية- الجزائرية، وقيام الجماعات الإرهابية خلال الشهرين الأخيرين باغتيال عدة عناصر من الجيش التونسي في جبال الشعانبي، إلا أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيرهفليبيا تعيش انفلاتاً أمنياً كبيراً بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة. ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر.

كما أن حادثة اختفاء 11 طائرة مدنية من مطار طرابلس الدولي - الذي كان يتعرض لهجوم عنيف من قبل الميليشيات المسلحة خلال الأسبوعين الماضيين - شكلت تحولاًكبيراً في حجم المخاطر التي لا تهدد الجزائر فحسب، بل المنطقة بأسرها. وبعد أن وردت تقارير مفادها أن الطائرات كانت في أيدي "الجهاديين" الذين

[1] داعش تنظيم الدولة, متحصل عليها من:
http://ar.wikipedia.org/w/Indexphp?title=&olid=19470745,2016/2016/27/

[1] صلاح الدين , الحاج محمد,"قراءة في أسباب وتداعيات الأزمة الليبية."مجلة الشرق الأوسط,العدد 13356 ,2015,ص,21.

يعتزمون استخدامها لأغراض إرهابية في الجزائر والمغرب وتونس، هناك مخاوف من شن هجمات مشابهة لتلك التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر[2].

- ومما يزيد الأمور سوءاً ، تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها. وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابيين بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. على سبيل المثال، تملك مالي جيشاً لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.
- تنامي تواجد عناصر المجموعة الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية، والتي كانت ربما، إلى جانب أسباب أخرى، وراء موقفها من الثورة الليبية ككل على كل حال فإن المخاوف والتحذيرات التي أطلقتها بعض الدول ومن بينها الجزائر بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهريب أسلحة خارج ليبيا، باتت مؤكدة[1].
- وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين حيث سنة 2014 بلغ عدد المقاتلين لداعش 4000 مقاتل في صفوفه داخل العراق وزاد في سوريا ليصل 50000 مقاتل و30000 في العراق, ففي عام 2015 قام بتبني 5 عمليات انتحارية وكذلك أخر عملية في تونس في الشاطئ التونسي والهدف منها زعزعة السياحة فيها وفي ليبيا بلغ عدد مقاتليه 4000و6000مقاتل في فترة عام ونصف. كما تتجه المخاوف إلى اعتبار أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ربما لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحها الصراع في ليبيا .

---

[2] ياسين,بو دهان, "دور الجزائر في الأزمة الليبية".منتدى فكرة,2014.متحصل عليها من: معهد واشنطن:/ Waslington.D.C.20036 ;STreetNWSvite500

[1] أحمد,إدريس,"الأزمة الأمنية على منطق المغرب العربي".مجموعة الخبراء المغاربيين:الدراسات المتوسطية والدولية,العدد 6,2011,ص,2.

- على كل حال، بات جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا، وهو ما يؤكده أيضا إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر وهم يحملون أسلحة مهربة من العيار الثقيل. إنه من الواضح اليوم أن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة، فهته الأخيرة لن تكون في الفترة القادمة في مستواها الطبيعي بل قد تكون في أسوأ مستوياتها، وهو ما قد يسمح بوقوع ما لا يحسن عقباه

و يرى البعض أن تجذر تنظيم القاعدة في المنطقة على ضوء الأزمة الليبية سيكون أخطر، وذلك على أساس مشاركة عناصره في قتال القوى الموالية للنظام الليبي، فهم كغيرهم من الثوار المقاتلين، سيتمتعون بنفس الشرعية التي سوف تشمل كل القوى المشاركة. وهو ما سوف يجعل من الصعب التخلص منهم وإقصائهم فيما بعد. قد يرى البعض أن هذا الأمر يمكن تأجيل النظر فيه إلى حين، إذ الأولوية الآن تتمثل في التخلص من العقيد ونظامه. إلا أن هذا الأمر المؤجل سوف يطفو قريبا على السطح بكل تعقيداته، خصوصا إذا ما تم توظيف مثل هذا التنظيم من طرف بعض القوى السياسية التي ستكون بارزة يف ليبيا ما بعد القذافي .

- وإذا كان هدف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هو إقامة إمارة إسلامية في الصحراء" فإنه سوف يكون مستعدا لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية طول الصراع داخل ليبيا سينعكس سلبا على العلاقات البينية لدول المغرب العربي مهما كان مآل الأزمة في ليبيا فإن فترة عدم الاستقرار فيها و في دول الجوار ستستمر لفترة من الزمن. ففي بلد فكك فيه النظام كل عناصر الدولة، لم تبقى إلا القبيلة تمثل الرابط الاجتماعي الأقوى، والثوار لا ينتمون جمعا إلى نفس القبيلة، ومن المرجح أن تتصارع هذه الأخيرة على السلطة، وقد يطول صراعها فتشهد المنطقة تحول ليبيا إلى أفغانستان أو عراق جديد,

وإن كانت الاختلافات بين الحالة الليبية و الحالات الأخرى جليا و واضحا، فليس من المستبعد مع ذلك أن تشهد ليبيا تطورا في هذا الاتجاه .ومن العناصر التي ترجح التطور في هذا، انتماء عدد كبري من الذين التحقوا بقيادات الثورة إلى الحرس المقرب للقذافي، واللذين قد تغلب عليهم الانتهازية في المستقبل فيقودون البلاد إلى الدخول في حلقة من العنف، خصوصا وأن عليهم أن يتنافسوا مع عناصر عرفت السجون الليبية بحكم انتمائها إلى التنظيمات الإسلامية المختلفة، وبعضهم كان من قدماء المحاربين في أفغانستان . من جهة ثانية

فإن توسيع دائرة النزاع ليمتد إلى دول الجوار هو أمر لا يمكن عدم تصوره و لا استبعاده تماما.خصوصا وأن الجارتين الواقعتين غرب ليبيا، تونس والجزائر[1].

- وخلق الوضع الداخلي الليبي الحالي وحرب القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية، بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً لدول الجوار، كما أن هذه الظاهرة طالت دولاً أفريقية متعددة، الأمر الذي أدى إلى زعزعة تلك البلاد.

ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علماً بأن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كما أن هناك خلافات مع النيجر التي ترفض تسليم ألساعدي إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة كما تقول.

وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل محوراً لاستقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما جعل البلد خطراً على نفسه وعلى جواره وهو الأمر الذي حدث بتمدد الدولة الإسلامية في ليبيا وتأثيرها على مجمل الأوضاع فيها، مع خطر التمدد في كل دول الشمال الأفريقي المتداخلة مع ليبيا جواراً وثقافة وعادات.

- وما يُغذي هذه الظاهرة هو ارتفاع عدد المقاتلين التونسيين في سورية والعراق، بحسب تقديرات وزارة الداخلية التونسية، إلى 3800 عنصر لا يُستبعد أن يعود كثير منهم إلى بلدهم. كما أن في ليبيا حالياً ما لا يقل عن 1500 مقاتل تونسي مدربين ومسلحين، وهم يرغبون بلا ريب بالعودة إلى بلدهم. ويبدو من الصعب على الجيش التونسي ذي التسليح المحدود فرض رقابة جوية وبرية صارمة على الحدود المشتركة (500 كيلومتر).

ومن هذه الزاوية ستجد تونس نفسها في مواجهة تحديات أمنية لا قبل لها بها، مما سيجعل الحكومة غير قادرة على الجمع بين المهمات التنموية والدفاعية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وزارة الداخلية التونسية أكدت مؤخراً أن مئات التونسيين المقاتلين في صفوف تنظيم «داعش» عادوا مؤخراً إلى بلدهم، وأنهم ينشطون في خلايا نائمة، وبعضهم انضم الى صفوف تنظيم «أنصار الشريعة».[1]

- ويمكن القول إن السيناريو الأسوأ بالنسبة الى التونسيين هو تصاعد الصراع العنيف في ليبيا بين «الدولة الإسلامية» من جهة وكل من «الكرامة» و «فجر

---

[1] زهلول,"تنظيم القاعدة."الموسوعة العالمية المجانية,(دون عدد),ديسمبر 2006, ص,356.

[1] ديدي,ولد السالك,"مخاطر إستمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في المغرب العربي."مجلة الخبراء المغاربين,العدد 6,سبتمبر 2011,ص,4.

ليبيا» من جهة ثانية، ما سيحمل مئات الآلاف من المدنيين على الهجرة نحو تونس، في إعادة لسيناريو 2011 إبان الحملة العسكرية الأطلسية على كتائب معمر القذافي. ولا طاقة اليوم للدولة التونسية، التي أنهكتها أربع سنوات من عدم الاستقرار وانهيار الموارد الاقتصادية، على تحمل أعباء استقبال مليون لاجئ، إضافة إلى عشرات الآلاف من الأجانب المقيمين في ليبيا، أسوة بما حصل قبل أربع سنوات. وتستوعب تونس حالياً ما يقارب مليوني ليبي استقروا فيها، مع ما يترتب على ذلك من أعباء اجتماعية واقتصادية وأمنية.

- وتتخوف مصر من تسلل الإرهابيين من ليبيا إلى أراضيها، نظراً لطول الحدود المشتركة بين الدولتين، والتي يصل طولها إلى ما يقرب من 700 ميل، لا سيما أن عملية ضبط الحدود في ليبيا ضعيفة منذ عهد القذافي، وتراجعت بشكل كارثي عقب سقوطه. وأصبحت الحدود «المصرية الليبية» الممّر الشرقي للأسلحة والمقاتلين والمهاجرين غير الشرعيين والسلع غير المشروعة، مع ما يترتّب عن ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار في سيناء وغزة وسوريا.

المبحث الثالث:سيناريوهات الحل للأزمة الليبية

منذ أحداث 17 فبراير 2011 والوضع الليبي يزدادا تعقيدا وذلك لسوء الفترة وسوء البيئة الدولية الداخلية وما لحقها من تداعيات وتزايد الضغوطات خاصة بعد مطالبة الشعب الليبي بتغيير نظام الحكم والسلطة الحاكمة ومدى تأثيرها على توجهات الخارجية خاصة الدول المجاورة اتضح لنا أنه من المهم البحث في سيناريوهات ومستقبلية هذه الأزمة وإيجاد حلول في ظل كل هذه التحديات وفيما يخص الأدوات المنهجية لدراسة المستقبليات يمكن اعتبار:

السيناريو"(Scenarios)*أحد هذه الأدوات وأكثرها استعمالا وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نوعين من السيناريوهات المستقبلية لدراسة المستقبل للعلاقة الإيرانية-الأمريكية:

- ✓ السيناريو الإصلاحي:يرصد إمكانية حدوث تغيرات نوعية على الظاهرة موضوع الدراسة في واقعها الحالي.
- ✓ السيناريو التحولي أو الراديكالي:يؤكد على حدوث تحولات راديكالية على المحيطين الداخلي والخارجي.[1]

المطلب الأول:السيناريو الراديكالي للأزمة الليبية

يعد هذا السيناريو من أسوء السيناريوهات المحتملة لليبيا فمفاجآت ليبيا السلبية لم تتوقف فلم يتبدد التفاؤل حول توقيع الاتفاق بين الأطراف فحسب بل برزت إلى جديد توحي إلى أن بصيص حل الأزمة قد يتحول إلى سراب,يبدوا أن البلاد قد عادت إلى مربع الإختراب والفوضى والجهود المبذولة محليا ودوليا لانسدال ستار الاستقرار والأمن فريل2016,56, لم تثمر بعد.[2]

فمن المشاهد احتمال ليبيا التعرض إلى حرب أهلية وانقسام متزايد بين القبائل والمحافظات وقد تستمر الحرب الدائرة منذ شهور دون الوصول إلى مخرج يطوي صفحة النظام القديم ويفتح صفحة جديدة وينطلق على

---

* السيناريو:هو طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث و الظواهر انطلاقا من وضعها وحالتها الراهنة وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية.

[1] حسين،بوقارة،"الاستشراف في العلاقات الدولية مقاربة منهجية"،العلوم الإنسانية.العدد21،جوان 2004،ص187.

[2] حسن, السويس," الأزمة الليبية:تعقيدات سياسية وميدانية تعرقل الحل السياسي ".جريدة العرب, العدد 10234 , 3أفريل2016, ص,5.

فرضية أن النظام القذافي قادر على إطالة أمد الحرب وتحولها إلى فتنة داخلية حتى وإن تمكن الثوار والتحالف الدولي من إسقاطه.[1]

ظهور أزمة السيادة المتعددة ووجود أكثر من كيان يدعي الشرعية ويرى أن الممثل الوحيد للدولة الليبية وهو ما حدث بعد صدور حكم المحكمة العليا في طرابلس والذي قضى بحل مجلس النواب المنتخب في جويلية 2014 والمنعقد في مدينة طبرق والنتيجة هي إعادة إنعقاد المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته من مارس 2014 طرابلس.

ولا جدال أن نمط الحراك الذي شهدته ليبيا أفضى إلى واقع سياسي يصعب السيطرة عليه خاصة في ظل حالة الإنقسام الشديد مابين النخب الثورية الإنتشار المخيف للسلاح وغياب أي مفهوم لمؤسسة أمنية قادرة على لعب دور قوة جبرية شرعية وضعف هيكل الدولة بشكل عام نتيجة لنظام الجماهيرية الذي إبتدعه القذافي وتفكيكه للمؤسة العسكرية بشكل غير مفهوم بعد حرب تشاد وإعتماده على قوة غير نظامية متمثلة في الكتائب.

كما أن الضعف النسبي للحكومات المتعاقبة بعد سقوط القذافي وعدم إمتلاكه لذراع عسكري وطني وفشلها المتكرر في جمع السلاح في ظل خلافات سياسية عاصفة أدى إلى الإعلاء من سطوة الميليشيات والتشكيلات العسكرية المبنية على أسس إيديولوجية أو قبلية أو جغرافية أو جهوية, ونتج عن هذه الحالة ظهور هيكل غير رسمي من التفاعل بين الدولة وممثلة في الحكومة والميليشيات[2] .

الافتقار الشديد للمؤسساتية:حيث تميزت ليبيا في عهد القذافي لغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة , وكذلك الغياب الشبه التام لكل البنية البيروقراطية المؤسساتية إضافة إلى غياب البنية السياسية والإجتماعية خارج النظام من أحزاب ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني وهذا ماسيؤدي إلى الفوضى داخل الحكم الليبي.

فبعد أن إشتدى الخناق على كل من بنغازي وتحسبا لمجازر احتدم النقاش دوليا حول التدخل في ليبيا لحماية المدنيين وهو نقاش قديم يذكر بأزمات الصومال ورواندا والبوسنة وكوسوفو فاعتبرت فرنسا أنه لا يكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام الجرائم المهولة ضد الإنسانية وهناك ثلاث دوافع تدعم هذه القناعة :

- ✓ قرار العديد من الليبيين والعمال الأجانب من قمع القذافي.

---

[1] سارة ,بشوشة, انعكاسات الحراك السياسي على الأمن الإقليمي في الوطن العربي -دراسة حالة ليبيا-(مذكرة مقدمة لنيل الماستر في العلوم السياسية,تخصص. دراسات إستراتيجية, تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2014-2015, ص, 89.)

[2] زياد,عقل,"تحديات الحوار السياسي الليبي.متابعة تحليلية".مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية,متحصل عليه من:
http://acpss.Ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=225

- ✓ تخوفات من تدهور الأوضاع الداخلية.
- ✓ التدفق والهجرة على الدول الأوروبية.[1]

ولعل التساؤلات المطروحة بقوة في مختلف الأوساط المتابعة للأزمة الليبية وتطوراتها يدور حول مدى قدرة المجتمع الدولي على إتخاذ قرارات صارمة في حق الأطراف المعرقلة للحل السياسي في ليبيا بعد اللقاء بين الرئيس الأمريكي "باراك اوباما"والأمين العام للأمم "باني كي "للتباحث حول تطورات الملف الليبي حيث تم التشديد على وجوب توحيد صفوف الفرقاء من أجل تشكيل حكومة ووحدة وطنية قادرة على إنهاء الأزمة الليبية السياسية وتثبت مؤسسات الدولة لاسيما أن الفراغ السياسي سائد في ليبيا تسبب في مشكلة اللاجئين وخلق ملاذ أمن لتنظيمات مثل داعش.[2]

إذن يمكن القول أن ليبيا من المنطلق ستنحر نحو المزيد من الفشل والإرباك الذي يهدد كل شيء بما في ذلك كيانها الإقليمي ووحدتها الترابية فالوضع الحالي الذي تعيشه ليبيا والناتج عن التدخل الأجنبي أصبح عبارة عن ترجمة بما يسميه الغرب بوصفه الكارثة بدل أن تصبح ليبيا دولة أمنة ومستقرة أضحت بين تنظيمات إرهابية داخلية هدمت الكيان السياسي والأمني والاقتصادي الليبي.[3]

المطلب الثاني:السيناريو الإصلاحي

تحتاج ليبا بعد سقوط القذافي إلى جهد كبير للعودة والنهوض من جديد سياسيا وإقتصاديا للنهوض من جديد ولإصلاح ليبيا لأنها سوف تبدأ من الصفر.

فهذا السيناريو يدرس الحلول ولا يمكن أن يكون إلا إذا توفرت أرضية مشتركة حول إعادة بناء ليبيا الجديدة وينهر هذا البناء في إنشاء جيش وطني جديد يجمع من كافة القبائل إلا محاولة تجميع التكتلات والميليشيات العسكرية المختلفة وتسليح الجيش الليبي من الصفر لأنه تم تدميره من الناتو والثوار.

وأيضا يجب تشكيل حكومة وطنية ووضع وثيقة دستورية ديمقراطية مع إقامة انتخابات نزيهة وشفافة في المقابل تكوين حكومة فعالة.

---

[1] جون,فلوري,"الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد" .متحصل عليه من:
http://d5nxst8fruwuw4z.cloudfront.net/atrk.gif?acccount=R69TK1A06C525T

[2] حسن, السويس, مرجع سابق,ص,7.

[3] سارة, بشوشة,مرجع سابق. ص,90.

فسيناريو الإصلاح في ليبيا وإعادة قيام الدولة يعتبر من السيناريوهات المحتملة الحدوث إذا ما توفرت المعطيات التالية:

1-**فلول نظام القذافي:**إذ ستضل ليبيا في حالة عدم الإستقرار ما لم تتم إدارة نهج للتعامل مع فلول نظام القذافي, خاصة اللجان الثورية والكتائب الأمنية رغم هزيمتها .

ورغم "المجلس الانتقالي "الليبي صاغ خريطة طريق للمرحلة الإنتقالية عبر وثيقة دستورية مؤقتة تضمنت 37 مادة لتسليم السلطة والانتخابات البرلمانية .

فإن ثمة التباسات وتحديات جسيمة أمنية وسياسية تلقي بظلالها على المشهد الليبي يدفع إلى محاولة فهم طبيعة القوى التي ستساهم في تشكيل مستقبل ليبيا .

2-**نزع السلاح من الثوار:** إذ أن ثمة إنتشار للسلاح في مختلف أرجاء ليبيا سواء لدى الثوار أو غيرهم وفي هذا السياق تبدو أهمية إعادة تشكيل المؤسسة الأمنية بشقيها الداخلي والخارجي لفرض القانون وجمع هذه الأسلحة لاسيما في ضوء إنتشار الخلافات القبلية التي أطلت أخيرا برأسها باشتباكات مسلحة بين الثوار في الزنتان والقروين في الربانة.[1]

3- **النفط:**إذ أن القذافي استخدم النفط في فترة حكمه بشكل غير متوازن حيث تركز التنمية في بقعته المفضلة(الوسط) وساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في أنحاء ليبيا الأخرى.

4-**صياغة الدستور الدائم:**هناك إتفاق بين المختصين على تقدير أهمية صياغة وإقرار الدستور ضمن عملية الانتقال الديمقراطي [2]وعلى أهمية أن تتم ذلك وفق الإعتبارات وترتيبات تراعي التوافق والوحدة الوطنية,وتمثيل كل مكونات المجتمع ووفقا لخارطة الطريق التي حددها الإعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته التي تمت الاستجابة لضغوط الحركة الفدرالية ,فإن لجنة مكونة من 60 عضوا موزعة بالتساوي على الأقاليم الثلاث هي التي ستضع مسودة الدستور.

5- تنظيم الإنتخابات رئاسية وتشريعية : إذ تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يجب أن تتخذها ليبيا وذلك لوضع الدستور وأسس الدولة الليبية ورسم الخطوط العريضة لملامح هذه الدولة وهذا يتم إذا ما توفر فيه الشرط التالي :إيجاد أحزاب فاعلة ونشيطة ومدركة لمتطلبات المرحلة الانتقالية هاته الأخيرة تمكن من الوصل إلى الانتخابات قد تولد دولة يحكمها القانون لها مؤسسات ذات طابع ديمقراطي.

---

[1] 'أخبار ليبيا ' : متحصل عليها من : http://AKHBAR .masreat.com/5312/

[2] سارة, بوشوشة,مرجع سابق.ص,90.

6-تحسين الحكومة وبدوره يستلزم إنشاء إطار للحكم يتسم بالشفافية ويتضمن قواعد واضحة للمساءلة وسيعمل هذا الإطار على تعزيز تنمية القطاع الخاص عن طريق إستقطاب الخبراء والاستثمار الأجنبية التي يحتاجها البلد بصورة ماسة إضافة إلى المهاجرين المهرة, فمن شأن هؤلاء إضافة إلى جانب أصحاب المشاريع المحليين المساعدة في إنشاء استثمارات وفرص عمل جديدة وتعزيز النمو الذي يشمل الجميع.[1]

7- الحوار السياسي وما تجلى عنه من إتفاق الصخيرات

إتفاق الصخيرات الذي تم توقيعه في 11 جويلية 2015:

تم توقيع اتفاق مبدئي بين أعضاء من طرفي المشهد الليبي، المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب المنحل بطبرق يوم الأحد 6 ديسمبر 2015 في تونس كمقدمة للتوقيع نهائي على وثيقة إعلان مبادئ لاتفاق وطني لحل الأزمة السياسية الليبية. ويشمل الاتفاق ثلاثة مبادئ هامة تم الاتفاق عليها وهي:

الأول: تشكيل لجنة من 10 أعضاء مناصفة بين المؤتمر والبرلمان لاختيار رئيس الحكومة ونائبيه_ بحيث يكون أحدهما من المؤتمر الوطني والآخر من مجلس النواب_ والذين يحق لهم اختيار بقية أعضاء الحكومة خلال أسبوعين.

الثاني: العمل بالدستور الليبي السابق 1951 (في العهد الملكي) مع اختيار لجنة مشتركة (مكونة من 10 أعضاء 5 من كل طرف) لإدخال التعديلات اللازمة عليه بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية.

الثالث: إجراء انتخابات تشريعية خلال عامين. ويتم تبني هذه المبادئ بعد الموافقة عليها من قبل المجلسين القائمين المؤتمر الوطني ومجلس النواب.

وتأتي هذه المبادئ كمحاولة لحل أزمة الشرعية الدستورية في الأزمة الليبية عن طريق العودة للدستور القديم لملء هذا الفراغ بجانب إيجاد حكومة لإدارة المشهد الليبي الحالي وهذا على المدى القصير للتعامل مع المشهد الراهن والإشارة كذلك لوضع أسس على المدى البعيد متمثلًا في إيجاد سلطة تشريعية للبلاد.

[1] يوسف محمد, جمعة الصواني, مرجع سابق. ص,168.

خلاصة الفصل الثالث:

يمكن القول أن نظام القذافي قد انتهى سياسيا وليس عسكريا, إذ أنه من الصعب أن تعود العجلة إلى الوراء خاصة مع ملابسات الحرب الأهلية التي استطاع الثوار السيطرة فيها على الشرق,فالأزمة الليبية أثرت على المغرب العربي خاصة بما أفرزته من مشاكل سياسية داخلية وأخرى خارجية خاصة على دول الجوار,فلكل دولة موقف مختلف من الأزمة الليبية.

رغم اعتراف العديد من الدول بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا للشعب الليبي إلا أن سيناريو الإصلاح مازال بين التجسيد والرفض خاصة مع التدخل الخارجي الذي أثر على هذا السيناريو وأصبح يغذي الأزمة الليبية بالأسوأ فليبيا اليوم بيم اتفاقيات ومفاوضات للصلح.

الخاتمة:

كان الحراك والأحداث الليبيةامتداداً لثورتي تونس ومصر، لما يعرف في الأروقة العالمية بالربيع العربي،وقد أعتبر امتداد ظاهري فقط لأنها اختلفت في أطرافها الفاعلة وأسباب قيامها، فتطّور الأوضاع في الدولة الليبية سار بوتيرة متصاعدة ولافتة للنظر،فمن انتفاضة سلمية طالب فيها المواطنون بحقهم في إصلاحات اجتماعية وسياسية من شأنها أن ترتقي بمستوى وجودهم الإنساني تحول المسار السلمي الى المسار العنيف ورط فيها النظام شعبه وجّره الى دوامة من المعارك المتتالية استنزف فيها انعدام الحوار بين النظام والشعب وهو ما فتح الباب أمام القوى الأجنبية لتجد لها بؤرة تدخل بدافع ما يسمى بمسؤولية حماية المدنيين منفذا تلج بواسطته الى ليبيا.

يزداد الوضع الليبي تأزّما يوًما بعد يوم، حيث يسير الاقتتال الداخلي بوتيرة متسارعة، ويخيم على الوضع مشهد من الضبابية حول ماهية الأطراف المتصارعة داخل ليبيا وأهدافها، ودور القوى الخارجية في تعقيد الوضع وقيادته نحو مزيد من العنف بما يخدم مصالحها في المنطقة ،لقد زال التأثير الذي أداه هدف الإطاحة بالنظام كنظام للقوى السياسية والعسكرية ذات التوجهات المتنوعة والمتناقضة أحيانا التي تتحرك على الساحة الآن ،ذلك يفتح آفاقا لا متناهيا عن إحتمالات المستقبل في ليبيا على مستويات الهوية والاندماج الوطني والتحول الديمقراطي ومحددات المنتظم السياسي الجديد برمته.

فالدولة الليبية تعاني انفلات أمني وتدهور داخلي استخدمت فيه كل الوسائل في المواجهة المباشرة بين الأطراف المتنازعة واعتمدت على العديد من الأسلحة مما أدى إلى وصول ليبيا إلى أزمة إرهاب داخلي له تداعيات خارجية على المناطق الإقليمية المغاربية سواء المجاورة أو القريبة حدوديا مثل تونس،الجزائر،مغرب هذا ما أدى إلى تفشي حركات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وداعش في المنطقة بسبب سهولة انتقال الأسلحة وترويجها .

الاستنتاجات:

ومن خلال دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

1. الإرهاب هو استخدام طرق عنيفة كوسيلة الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن موقف معين كما إن الوسائل المستخدمة عديدة ومتنوعة وتتميز بطابع العنف وتخلق حالة من الفزع والخوف.

2. الأمن مفهوم معقد ومركب هو أن يعيش الفرد والدولة في استقرار وطمأنينة وغياب جميع التهديدات, بمعنى تأمين كيان الدولة ضد المخاطر التي تهددها داخليا وخارجيا.
3. أن نمط الأزمة الذي شهدته ليبيا أفضى إلى واقع سياسي يصُعب السيطرة عليه، خاصة في ظل حالة الانقسام الشديد ما بين النُخب الثورية، والانتشار المُخيف للسلاح.
4. انعكس الوضع الليبي بالسلب على الأمن العالمي وتهديد أمن المنطقة المغاربية من جهة أخرى.
5. سقوط نظام القذافي جعل ليبيا في دوامة خوف أكثر من الأولى لما انتشر فيها من تهديدات متنوعة وما تعرفه المنطقة من إنتشار للسلاح والترويج له.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

1. مصادر قرآنية

2. الكتب:

1. أحمد خميس, هبة الله, **الإرهاب و الصراع والعنف في الدول الغربية.** الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية, 2011.
2. بوادي, حسنين المحمدي, **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**.الإسكندرية:دار الفكر العربي ,2007.
3. حسين, خليل, **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد إحتلال العراق وافغنستان والعدوان على غزة ولبنان**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية, 2012.
4. سعيد حمودة,منتصر ,**الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي**.الإسكندرية:دار الفكر الجامعي,2008.
5. سميث ستيف, جون بيلس, **عولمة السياسة العالمية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث,(ترجمة:مركز الأبحاث),2006 .
6. صالح المغربي ,طارق, ,**النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته1969-1999-دراسة تحليلية مقارنة-**. الإسكندرية:مكتب العربي الحديث,2007
7. عبد العزيز حمدي,طارق,**المسؤولية الدولية الجنائية والمدنية عن جرائم الإرهاب الدولي**.مصر:دار الكتب القانونية,(د,س,ن).
8. علي يحي زياد,تهاني, **الإرهاب ووسائل مكافحته في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة1998"دراسة مقارنة".**القاهرة:دار النهضة,2008.
9. عبد الرحمان واصل,سامي جاد, **إرهاب الدولة:في إطار قواعد القانون الدولي العام**. الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة, 2008. العبيدي أمال,سليمان,"**الثقافة السياسية في ليبيا**". ترجمة محمد زاهي المغير بي(بنغازي جامعة: قاريونس,2008
10. غريفيتش مارتن,وتيري أوكلاهان, **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.ترجمة:مركز الخليج للأبحاث,(دبي:مركز الخليج,2008.)
11. زارم أحمد,**مذكرات الصراع الشعب الليبي مع الإستعمار**.تونس-طرابلس:الدار العربية للكتاب.2012.
12. قوشة ,مفيدة,**أوراق مختارة المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية**. عمان: اليونسكو, 2008.
13. محمد الدويري, فايز , **الأمن الوطني**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع, 2013.
14. مالكي, أحمد, **تطور الوضع في ليبيا بعد القذافي**.الأردن:دار بيسان للنشر, 2013.
15. مصباح,عامر, **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**. الجزائر: دار الكتاب
16. ألمولدي, الأحمر, **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا: الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2009.
17. هلال أبو عين, جمال زايد, **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**. عمان:جدار للكتاب العالمي,2009.

3-المجلات

1. بن عنتر عبد النور،**«الأزمة الليبية في غياب جماعي وخلافات ثنائية.»** مجلة مجموعة الخبراء المغاربين, العدد 6، سيتمر،2011 .
2. إدريس، أحمد،**«الأزمة الأمنية على منطق المغرب العربي.»** مجموعة الخبراء المغاربيين : الدراسات المتوسطية والدولية, العدد, 2011
3. أل درويش، أحمد،**«ليبيا بعد الثورة :التحديات والفرص.»** صندوق النقد الدولي, 2012

4. بوقارة،حسين،**«الاستشراف في العلاقات الدولية مقاربة منهجية».**العلوم الإنسانية.العدد21،جوان 2004
5. ثابت، أحمد،**«الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته »** . المستقبل العربي، العدد 196، جويلية 1995.
6. الحاج محمد ,صلاح الدين, **«قراءة في أسباب وتداعيات الأزمة الليبية.»** مجلة الشرق الأوسط,العدد 13356 ,2015.
7. حنيفي , خالد,**« تأثيرات الثورة على علاقات ليبيا الإقليمية.»** مجلة السياسة الدولية, العدد, 188, أفريل, 2012.
8. السويس،حسن, **«الأزمة الليبية:تعقيدات سياسية وميدانية تعرقل الحل السياسي».**جريدة العرب, العدد 10234 , 3أفريل2016
9. الشهراني ,سعد بن علي, **«العامل الاقتصادي في الظاهرة الإرهابية.»** لمجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ,المجلد30-العدد59-31-62, 2014.
10. غاستيجر,كورت **«الأبعاد الجديدة للأمن الدولي:بين التعاون والمواجهة.»** مجلة انتقالية, العدد1, 2003
11. صندوق النقد الدولي,**« ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص»**2012.
12. ألزرقاوي فؤاد, حسين, **«الجيل الثاني من القاعدة.»** الجزء الرابع عشرة, *صحيفة القدس العربي (دون عدد)*, 13 يوليو
13. زهلول,**ت,«تنظيم القاعدة.**"الموسوعة العالمية المجانية,(دون عدد),ديسمبر 2006
14. كمال ,مصطفى , طلبة**«الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي.** السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 200
15. مجموعة كريس,**«الاحتجاجات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط:فهم الصراع في ليبيا.**تقرير الشرق الأوسط، العدد 107, 6يونيو 2011
16. ولد السالك, ديدي**« مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في المغرب العربي.** مجلة الخبراء المغاربين,العدد 6,سبتمبر 2011.

4-المذكرات

1. بوجلطية بو علي, أحمد,**سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر.**(مذكرة لنيل الماجستر في العلاقات الدولية,تخصص:دبلوماسية وتعاون دولي,جامعة دالي إبراهيم -2-:كلية العوم السياسية والإعلام,2009-2010).
2. بشوشة ,سارة , **انعكاسات الحراك السياسي على الأمن الإقليمي في الوطن العربي -دراسة حالة ليبيا-**(مذكرة مقدمة لنيل الماستر في العلوم السياسية,تخصص. دراسات إستراتيجية, تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2014-2015.)
3. حمايدي عز الدين, ، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة :كلية العلوم السياسية,2005.
4. جندلي خالد, معمري, **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر.**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر,علوم سياسية,جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم2008.)
5. دهيمي, الأخضر , **الإرهاب الدولي واختطاف الطائرة.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستر حقوق, تخصص:القانون الجنائي الدولي,جامعة سعد دحلب البليدة:كلية الحقوق,2005.)
6. عطية,إدريس,**الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية,جامعة الجزائر-3-:كلية العلوم السياسية,2011).
7. عبيد أبو شهوية, مالك **النظام السياسي في ليبيا في الفترة مابين 1951-1969.**(مذكرة مقدمة لنيل الماجستر,جامعة القاهرة:كلية الإقتصاد والعلوم السياسية,1977.
8. قريب ,بلال , **السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات-.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية,جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية,2011.
9. قسوم ,سليم,**الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,تخصص:الإستراتيجية والمستقبليات,2010.)
10. ريموش, سفيان,**جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي.**(مذكرة لنيل الماجستر في العلاقات الدولية ,جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام,2003-2004.
11. زردومي علاء الدين,**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي.**(مذكرة مقدمة لنيل الماجستر علوم سياسية,بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسة,2013.)
12. لندة,عكروم,**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط.**(مذكرة لنيل الماجستر علوم سياسية ,تخصص سياسة مقارنة,جامعة محمد خيضر-بسكرة-:كلية الحقوق والعلوم السياسية,2009-2010.)

5-المواقع الإلكترونية:

1-أشرف,سعيد العيسوي,التغيرات الدولية الحديثة ومفهوم الأمن القومي.متحصل عليه من:
.http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asq?InNewsItemID=185238

2-الثورة الليبية"2012.متحصل عليها من:

" http://www.Marefa.org/adsewes/www/delrvery/qk.php?h=as72132;

3-أخبار ليبيا ' : متحصل عليها من : http://AKHBAR .masreat.com/5312

4-جون,فلوري ,جون,"الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد" .متحصل عليه من:
http://d5nxst8fruwuw4z.cloudfront.net/atrk.gif?acccount=R69TK1A06C525T

5-سليمان العبيدي, أمال, "تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل:دراسة توثيقية."منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية,ديسمبر,2003,ص,2. متحصل عليها من:
http://www.mafhom.com/press9/281S30htm>

-6-**Ian Black ;"godafy's son calls for Medis and Juduciary ." the Guardien;20/4/2016>http://www.Guardien.co.uk/world/libya.ianblack.>**

7-الصلابي,"الإفراج عن المقاتلة يؤكد أن الحوار هو الحل لإختلافاتها".السبيل أونلاين:
http://www.assabilonline.org /Index .php ?Option=com content
&task=viez&id=7055&ITemid.2015.>1

8-الكردي ,عمر,"ردود فعل شبانية على مبادرة سيف الدين الإسلام القذافي".متحصل عليه من:
http://www.Tnw.NI/Arabic/article/787.

9-"لنجعله يوما للغضب في ليبيا"على موقع التواصل الإجتماعي"فيسبوك":
http://ar.ar.facebook.com/17022011libya?SK=wall&app.data>.

10-"ليبيا الغد"متحصل عليه من:
http://www.ForeignPolicy.com/Articles.2016-4-20.Gadafi-S-legacy

11-زقاغ ,عادل, إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي-متحصل عليه من :
http://ramus.jeeran.com/Nato/archive/2007/2/160936.html

12-موقف تونسي ,متحصل عليه من :
www.Aljazira.net/news/pages21fe009-1fof-4D5P-b066-E7DPSEFS82E7>

13-موقف بريطانيا من الأزمة الليبية.متحصل عليه من:
Http://www.lipya.wtamond.com/news/busleem/solidarity./ltmanchesests/hh170211A/htm%3SREF.

14-أوباما ينتقد سفك الدماء في ليبيا.متحصل عليه
من:http://www.bbc.Couk/arabica/middleeast/2011/03/110307libya-uk-sas-sntml

15-زهلول,تنظيم القاعدة.متحصل عليه من:
http://www.zuhlool.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D8%B8%

.16-"تنظيم القاعدة" متحصل عليه من:
http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=تنظيم_القاعدة&oldid=15417249

17-داعش تنظيم الدولة, متحصل عليها من:
http://ar.wikipedia.org/w/Indexphp?title=&olid=19470745,2016/2016/27/

18-بو دهان ياسين, "دور الجزائر في الأزمة الليبية".منتدى فكرة,2014.متحصل عليها من:
معهد واشنطن: STreetNWSvite500 ;Waslington.D.C.20036

19-,عقل , زياد,"تحديات الحوار السياسي الليبي.متابعة تحليلية".مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية,متحصل عليه من:
http://acpss.Ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=225

20-جون,فلوري,"الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد" .متحصل عليه من:
http://d5nxst8fruwuw4z.cloudfront.net/atrk.gif?acccount=R69TK1A06C525T

21-أخبار ليبيا ' : متحصل عليها من : http://AKHBAR .masreat.com/5312/

22-ليبيا,متحصل عليها من:
http://gpcsgovl.nexcess.net/index.php?option=com_content&task=view&id=121&Itemid=44

23-ساحل ليبيا"متحصل عليه من:
http://www.hiofa-ben.edu.ly/contactus.aspx

24-التركيبة السكانية" متحصل عليه من:
http://www .aoglh-blogspot.com

25-عمر التير, مصطفى , ,"من ثقافة الرعية إلى ثقافة المواطنة."متحصل عليه من:
http://www.lssr-libya.org/ar/144-2012-01-07-22-00-32/290>

الملاحق: